الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات UAE Economy

مجلة إلكترونية فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة

الربع الأول| 2022

محمد بن راشد يفتتح متحف المستقبل

قمة «إنفستوبيا»
تستكشف فرص الاستثمار في اقتصاد المستقبل

ضمن فعاليات القمة العالمية للحكومات 2022، انطلقت الدورة الأولى لقمة «إنفستوبيا» للاستثمار يوم 28 مارس الماضي، بمشاركة أكثر من 90 متحدثاً و1000 شخصية من صناع القرار من دولة الإمارات والمنطقة والعالم، ورؤساء المؤسسات والشركات الاستثمارية والخبراء، لمشاركة الأفكار وتشكيل ملامح الفرص وتعزيز الاستثمارات المستقبلية في جميع أنحاء العالم.

وقال معالي عبد الله بن طوق المري وزير الاقتصاد، في كلمته الافتتاحية بالقمة: «تهدف قمة إنفستوبيا لترسيخ سبل الحوار العالمي، وصياغة نماذج وخطط شراكة مبتكرة، من شأنها أن توفر فرص الاستثمار المستقبلي والتي ستتيح إنشاء منظومة عالمية جديدة وتضع أسس اقتصادات مسؤولة ومستدامة للمستقبل. فمن خلال إنفستوبيا، نتمكّن من تقديم نهج مختلف ونساهم في تغيير توجهات الاستثمار العالمية، وهي جهود لا تهدف إلى التركيز على الاقتصاد فحسب، بل تمتد لتشمل الجوانب البشرية والاجتماعية والبيئية».

وأكد معاليه أن هذه القمة تجسد الرؤية المستقبلية لدولة الإمارات في ظل التحديات العالمية، وتشكل حجر أساس في مسيرة بناء اقتصادها المستقبلي القائم على توظيف أحدث التقنيات في كافة المجالات الحيوية، وتلبية مختلف الاحتياجات والتحديات في كافة الاقتصادية الرئيسية.

حضور إماراتي وعالمي

وعُقدت القمة بمشاركة أكثر من ألف شخصية من صناع القرار والمستثمرين والمبتكرين من دولة الإمارات والعالم، وضمت قائمة أبرز الشخصيات القيادية المشاركة، كلاً من: معالي الدكتور ثاني الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية، ومعالي نورة بنت محمد الكعبي وزيرة الثقافة والشباب، ومعالي الدكتور أحمد بالهول الفلاسي وزير دولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ومعالي محمد الشرفاء رئيس دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، و معالي خلدون المبارك العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة في شركة «مبادلة للاستثمار»، والشيخ فاهم بن سلطان بن خالد القاسمي رئيس دائرة العلاقات الحكومية في الشارقة، ولاري فينك رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة «بلاك روك»، ومختار ديوب المدير العام لمؤسسة التمويل الدولية /آي إف سي.

وتهدف قمة «إنفستوبيا» إلى تعزيز الشراكات العالمية للنهوض بالقطاعات الاقتصادية والاستثمارية، حيث تجمع القمة مستثمرين ومفكرين ورجال أعمال، وتشكّل منصة محفزة لتحقيق النمو في الاقتصادات الجديدة، وتطوير الحلول للتحديات التي تواجهها اقتصادات الحاضر بما يعود بالخير على المجتمعات حول العالم.

ومن خلال تركيزها على اقتصادات المستقبل، واستكشاف الفرص التي توفرها أوجه التقدم في التكنولوجيا على امتداد كافة الصناعات، استشرفت القمة سبل التحول في مراكز النمو العالمية، والتغيرات العالمية، وانعكاساتها على الاستثمارات العابرة للحدود.

وتهدف قمة «إنفستوبيا» إلى تعزيز الشراكات العالمية للنهوض بالقطاعات الاقتصادية والاستثمارية، حيث تجمع القمة مستثمرين ومفكرين ورجال أعمال، وتشكّل منصة محفزة لتحقيق النمو في الاقتصادات الجديدة، وتطوير الحلول للتحديات التي تواجهها اقتصادات الحاضر بما يعود بالخير على المجتمعات حول العالم.

ومن خلال تركيزها على اقتصادات المستقبل، واستكشاف الفرص التي توفرها أوجه التقدم في التكنولوجيا على امتداد كافة الصناعات، استشرفت القمة سبل التحول في مراكز النمو العالمية، والتغيرات العالمية، وانعكاساتها على الاستثمارات العابرة للحدود.

قمة «إنفستوبيا» للاستثمار

تعد قمة إنفستوبيا إحدى أبرز المشاريع الاستراتيجية التي أعلنت عنها حكومة دولة الإمارات ضمن الحزمة الأولى من مشاريع الخمسين سبتمبر الماضي، وستعزز تدفق الاستثمارات الواردة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في القطاعات الجديدة والمستقبلية بقيمة تصل إلى 550 مليار درهم إماراتي بحلول عام 2030، وإلى تريليون درهم بحلول 2050.

وسيتم خلال الفترة المقبلة تنظيم سلسلة من الندوات والحوارات وورش العمل لتحقيق أهداف قمة إنفستوبيا وتعزيز مكانة دولة الإمارات كمركز لتصميم اقتصاد المستقبل.

وتتمتع «إنفستوبيا» بشبكة واسعة من الشركاء المحليين والعالميين، منهم منصة «كريبتو دوت كوم» العالمية الخاصة بالعملات الرقمية، وديلويت» الشرق الأوسط، و»أكسنتشر» الشرق الأوسط، وشركة «بلاك روك» أحد أكبر شركات إدارة الأصول في العالم، وعدد من الشركاء من القطاع الخاص، إلى جانب دائرة التنمية الاقتصادية في أبو ظبي، ومكتب الشارقة للاستثمار الأجنبي المباشر / استثمر في الشارقة/.

وتركز أعمال قمة «إنفستوبيا» للاستثمار ملفات استراتيجية أبرزها آفاق وتوجهات الاستثمارات العالمية حتى عام 2025، والتطورات المتلاحقة للتكنولوجيا الجديدة وتأثيراتها على اتجاهات وقرارات المستثمرين، والاستثمار في الفضاء، والتكنولوجية الزراعية والأمن الغذائي وتكنولوجيا الرعاية الصحية والوقائية، والاتجاه الراهن لإعادة صياغة العولمة.

محمد بن راشد يفتتح متحف المستقبل

دشّن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، متحف المستقبل، أجمل مبنى على وجه الأرض، المعلم الأيقوني المعرفي الجديد في دبي، الذي سيكون مركزاً علمياً وفكرياً من نوع جديد، وأكبر منصة في المنطقة لدراسة المستقبل واستشرافه وتصميمه، ضمن رؤية مُعمَّقة تسعى إلى حشد العقول والباحثين والعلماء والخبرات والطاقات الفكرية والإبداعية في المنطقة والعالم، وبناء شبكة من الشراكات مع كبريات المؤسسات والمراكز العلمية والبحثية في العالم والعمل على خلق نقاشات معمَّقة حول التغيرات والاتجاهات المستقبلية، في شتى القطاعات التنموية والاقتصادية والعلمية والمجتمعية والإنسانية.

وقال في احتفالية ضخمة أقيمت في ساحة متحف المستقبل في دبي: «متحف المستقبل رسالة أمل.. وأداة تغيير.. ومنصة علمية عالمية.. وآلية مؤسسية متكاملة لاستشراف مستقبل أفضل لنا جميعاً».

وأشار سموه: «متحف المستقبل هو ترجمة للخيال الإنساني.. وتجسيد للإرادة الإماراتية التي تواصل التفوق على نفسها».

وأضاف سموه: «متحف المستقبل سيكون ملتقىً للعقول والباحثين والعلماء والخبرات والطاقات الفكرية والإبداعية من كل أنحاء العالم».إلى ذلك، قال سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس مجلس أمناء مؤسسة دبي للمستقبل: «متحف المستقبل سيكون مختبراً معرفياً وفكرياً لمدن المستقبل وحكومات المستقبل.. وسيرسخ تفوّق دبي المستقبلي»، لافتاً سموه إلى أن «دور متحف المستقبل سيكون أساسياً في رسم خارطة الطريق لكافة القطاعات الاستراتيجية الرئيسية في دبي».

من جانبه، قال سموّ الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية: «محمد بن راشد أراد عبر متحف المستقبل مأسسة استشراف المستقبل واستكشاف فرصه والاستفادة منها لترسيخ تنافسية الوطن»، مضيفاً سموه: «نسعى من خلال متحف المستقبل إلى تعزيز التحول نحو اقتصاد المعرفة واستشراف حلول علمية وعملية لتحديات الغد»

وقد شهد حفل افتتاح متحف المستقبل عرضاً بصرياً من خلال عدة فيديوهات سلطت الضوء على مفهوم المتحف ورؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في جعل دبي المدينة الأكثر تطوراً وتقدماً علمياً وتقنياً ومعرفياً.

هذا ويعدّ متحف المستقبل معلَماً حضارياً استثنائياً، يشكل إضافة نوعيةً لأهم المعالم والأيقونات العالمية، كما يعتبر تحفة معمارية لا نظير لها بفضل تصميمه الهندسي ذي الطابع الريادي السابق عصره، ليصوغ من الآن مفهوم عمارة المستقبل ويصنع إرثها، وليليق تصميمه بما يمثله وما يجسده من قيمة علمية ومعرفية وفكرية، وبما يعكس دوره كمنصة تجمع أهم وأبرز العقول والخبرات ومستشرفي المستقبل للاستعداد لبيئة المستقبل والمساهمة في رصد أهم التطورات والتحديات والمعضلات التي ستواجه البشرية في الخمسين سنة المقبلة، وإيجاد حلول غير تقليدية لها.

كما سيكون المتحف حاضنة للنوابغ والمواهب من العلماء والمفكرين والباحثين وأكبر مختبر من نوعه للأفكار والتصورات الجريئة، لتنطلق منه المبادرات والمشاريع العلمية والمعرفية للمساهمة في تسريع التطور العلمي في شتى المجالات

من منظور معماري، يشكل المتحف أعجوبة هندسية، فهو المبنى الأكثر انسيابية في العالم إذ لا توجد في هيكله الخارجي أية زوايا حادة، متجاوزاً كل حدود المألوف في العمارة، مبتكراً أدوات جديدة ومطوراً مقاربات تقنية خلاقة في التصميم والتنفيذ والبناء.

خارطة طريقة لمستقبل دبي

سوف يقدم متحف المستقبل خارطة طريق واضحة لإمارة دبي ودولة الإمارات، بحيث تستطيع من خلالها استشراف مستقبل كافة القطاعات الحيوية والاستفادة من الفرص المستقبلية اقتصادياً وتنموياً وعلمياً وإنسانياً.

بالإضافة إلى ذلك، سيعمل متحف المستقبل على استقطاب أفضل الأفكار العالمية وتوليد مفاهيم جديدة لدبي، تجعلها متقدمة على غيرها. كما سيكون المتحف العقل المفكر والمنصة المعرفية والعلمية الابتكارية الأوسع والأشمل من نوعها التي تجمع أفضل المواهب والعقول الإبداعية لإثراء الحوار والنقاش وتوليد المقترحات والتصورات لترسيخ التميز في مختلف القطاعات.

حراك معرفي عربي وعالمي

يسعى متحف المستقبل إلى قيادة الحراك المعرفي في العالم العربي عبر لعب دور حيوي في المنطقة بوصفه أكبر مجمَع للأدمغة العلمية والمعرفية ومركزاً لأحدث الابتكارات العلمية والتكنولوجية المتقدمة.

كما سيعمل المتحف خلق أرضية تربط المبادرات التنموية والاقتصادية والمجتمعية بأحدث الاكتشافات العلمية والمعرفية والتقنية من منظور مستقبلي استشرافي، وذلك عبر إطلاق واحتضان ورعاية العديد من المشاريع والمبادرات تحت مظلة المتحف بما يسهم في خدمة شعوب ومجتمعات العالم العربي والارتقاء بالمسيرة التطورية في المنطقة.

على صعيد المجتمع العلمي الدولي، سوف يساهم متحف المستقبل في خلق حراك فكري ومعرفي عالمي حول استقصاء واستشراف التغيرات والاتجاهات المستقبلية في شتى المجالات العلمية والاقتصادية والتنموية والإنسانية، علاوة على استغلال الفرص للاستفادة من هذه التغيرات بما يعود بالنفع على البشرية، وتعميق أسس التعاون المعرفي وتيسير قنوات تبادل التجارب والبيانات وتحقيق العدالة في مشاركة النتاج العلمي والمعرفي المستقبلي، بالإضافة إلى الاستثمار في التطور التقني والمعرفي للمساهمة في التصدي للأزمات العالمية الاقتصادية والصحية والإنسانية أولا بأول.

كذلك، سيعمل متحف المستقبل على ربط المفكرين والمتخصصين ومستشرفي المستقبل من مختلف أنحاء العالم عبر عقد ملتقيات ومنتديات دورية، وجلسات بحثية ونقاشات معرفية يستضيفها على مدار العام. كما سيعمل المتحف على نشر المعرفة والأبحاث التي تسلط الضوء على أهم التغير والاكتشافات والتطورات العلمية الجديدة. وسوف يكون متحف المستقبل بمثابة المجمع المعرفي في دبي، الذي تصب فيه الرؤى والتصورات والتجارب الإنسانية المستقبلية، بحيث يُعاش المستقبل من خلاله قبل حدوثه، بتفاصيله، وبتحدياته. ومنه سوف يتم تصميم مدن المستقبل، والحياة في المستقبل، وكل ما يمس حياة الأفراد والمجتمعات.

أعجوبة معمارية بمواصفات استثنائية

يشكل متحف المستقبل معجزةً هندسية، تجمع بين أجمل ما ابتكره الفكر الإنساني الخلّاق وأرقى ما توصل اليه الفن المعماري وأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الرقمية، بما في ذلك تقنيات الواقع الافتراضي والواقع المعزز وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

يتألف متحف المستقبل من ثلاثة عناصر رئيسية، هي: التلة التي يرتفع فوقها المبنى، وتصميم المبنى الخارجي، والمحتوى الداخلي للمتحف، ضمن مقاربة مفاهيمية متكاملة، تشكل العناصر الثلاثة في مجموعها القيمة المعمارية والفنية والمعرفية والفلسفية للمبنى الأيقوني.

يبلغ ارتفاع المتحف 77 متراً، من دون أن توجد أي أعمدة أو دعامات ارتكازية في داخله، ما يعجله المبنى الأكثر انسيابية في العالم. ويعتبر المتحف من المشاريع المعمارية الأكثر تعقيداً في العالم، حيث يُصنَّف في خانة «الإعجاز الهندسي»، فقد تم تنفيذه باعتماد نموذج «التصميم البارامتري»، وهو عبارة عن تقنية ثلاثية الأبعاد تعتمد على تصميم تقني متطور يعمل عن طريق إدخال البيانات والمحدّدات الخاصة بالمبنى المراد تصميمه، بالاعتماد على الأسس الهندسية المعروفة بالخوارزميات، وهي عدد مدروس من الخطوات الرياضية المتسلسلة والمنطقية التي تسمح بمعالجة متغيرات محددة التي تؤدي إلى حل مسائل معينة أو التصدي لأية تعديلات أو تحديات تطرأ أثناء التصميم أو التنفيذ، ضمن مقاربة مفاهيمية في البناء تجمع بين العمارة والنحت والرياضيات. ويشار للتصميم البارامتري، المستخدم على نطاق محدود في العمارة الحديثة كونه يتطلب تقنيات وأدوات معمارية فائقة التطور، بـ«نمذجة التصميم» أو التصميم المعياري، أو التصميم المتغير كونه يتطلب مرونة تقنية فائقة بالاستناد إلى قاعدة بيانات يتم تحديثها طيلة مراحل التصميم والبناء، بحيث يسمح التحكم بالمتغيرات وتطويعها لتغير نتائج المعادلات.

كما تم استخدام النموذج البارامتري لدراسة وتصميم حركة الناس في المبنى، بما يعمل على تحديد آلية تنقلهم بين طوابق وردهات المبنى، وبالتالي تقليل طوابير الانتظار عند التنقل من قسم لآخر.

وتتألف واجهة المتحف من 1024 قطعة خارجية تمتد على مساحة 17,600 متر مربع، وهي مصنوعة من الفولاذ المقاوم للصدأ، وقد تم إنتاج ألواح الواجهة باستخدام أذرع آلية مؤتمتة في سابقة في المنطقة. ويتألف كل لوح من 4 طبقات، واستغرق إنتاج اللوح الواحد 16 خطوة عملية. كما تم تركيب وتثبيت كل لوح على حدة، حيث استمرت فترة تركيب الواجهة الخارجية أكثر من 18 شهراً. كما يشكل تصميم المستقبل نموذجاً للاستدامة في التصميم الإبداعي المستقبلي.

هذا ويعكس متحف المستقبل في أساس تصميمه التقنية الرقمية من خلال الألواح الـ 1024 التي تغطي واجهته، حيث يمثل عدد هذه الألواح وحدة أساسية لنظام التخزين الرقمي للمعلومات في ذاكرة الحواسيب، وهو الكيلوبايت ويساوي 1024 بايت، أو 1024 رمزاً أو حرفاً.

ويرتبط المتحف بجسرين، يمتد الأول إلى أبراج الإمارات بطول 69 متراً، والثاني يربطه بمحطة مترو أبراج الإمارات بطول 212 متراً، وتتم تغذية المتحف بـ 4000 ميجاوات من الكهرباء التي يتم إنتاجها عبر الطاقة الشمسية، من خلال ألواح الطاقة الشمسية المتصلة بالمتحف.وتتم إضاءة واجهة متحف المستقبل بـ 14 ألف متر من خطوط الإضاءة، مزينة باقتباسات ملهمة مكتوبة باللغة العربية لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بالخط العربي، ما يجعله المبنى الأوحد في العالم الذي يعتمد «الكاليغرافي» (فن الخط) على واجهته بالكامل، وقد تم تصميم الكتابة المحفورة على الواجهة الفولاذية باستخدام زجاج متطور تم تصنيعه بتقنيات جديدة خصيصاً لتحسين جودة الإضاءة الداخلية والعزل الحراري الخارجي.

فن وإبداع وإلهام.. وعين على المستقبل

يعد متحف المستقبل أحد أكثر الأيقونات المعمارية إبداعاً وتفرداً في العالم، من خلال تصميم ملهم، ذي دلالات رمزية وفنية وفلسفية وتاريخية، يجمع بين جمال الشكل وانسيابيته وشعريّته، ليكون قطعة من الخيال.

يبدأ متحف المستقبل من الهيكل الخارجي المصمم على شكل «عين»، في تمثيل للمعرفة التي نعيشها اليوم، وكذلك في إشارة للرؤية المستقبلية، فالمتحف هو العين التي ترى الغد، في حين يشكل الفراغ في قلب العين المجهول الذي لا نعرفه والذي نسعى لاكتشافه، فهو المستقبل الذي سنرسمه ونصنعه باكتشافات البشرية وإنجازاتها.

في سياق متصل، تشكل التلة الخضراء التي يرتفع مبنى متحف المستقبل فوقها رمزاً للاستقرار والثبات والرسوخ، وتجذُّر التجربة الإماراتية الملهمة في الأرض، فأعمدة الغد تقوم على أسس الماضي، والمستقبل لا قيمة له إذا لم ينطلق من التاريخ.

وتشكل الكتابة التي تزيّن واجهة متحف المستقبل بالكامل الرسائل الرئيسية والرؤية الفكرية بعيدة النظر لهذا الصرح المعرفي، وهي عبارة عن ثلاثة اقتباسات ملهمة من أقوال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، هي: «لن نعيش مئات السنين، ولكن يمكن أن نبدع شيئاً يستمر لمئات السنين»، و«المستقبل سيكون لمن يستطيع تخيله وتصميمه وتنفيذه.. المستقبل لا ينتظر.. المستقبل يمكن تصميمه وبناؤه اليوم»، و«سرّ تجدُّد الحياة وتطور الحضارة وتقدم البشرية هو في كلمة واحدة: الابتكار»؛ حيث تلخص هذه الاقتباسات فلسفة صاحب السمو وفلسفة متحف المستقبل والدور المتوقع منه في المساهمة في صناعة المستقبل وتصميمه، بما يساهم في إثراء التجربة الإنسانية ودفعها لآفاق جديدة.

المتحف الأكثر تجدداً

ولا يختلف متحف المستقبل عن العديد من متاحف العالم في تصميمه الطليعي، ذي التقنيات المعمارية المستقبلية فحسب، وإنما حتى في مفهومه ومحتواه؛ إذ يمكن وصفه بـ«المتحف الحي»، حيث لا يتوقف عن الإبداع والابتكار، من خلال سعيه الدؤوب والمستمر لاستقصاء واستكشاف أحدث ما يتوصل إليه العقل الإنساني، وآخر الأبحاث حول مستقبل البشرية في كافة القطاعات.

علاوة على ذلك، يمكن وصف متحف المستقبل بأنه «المتحف الأكثر تجدداً» من خلال منتجه العلمي والمعرفي والفكري المتجدد على الدوام، حيث سيتم تعزيز وإغناء محتواه ومعروضاته، أولا بأول، بأحدث الإنجازات التقنية وآخر الاكتشافات العلمية العالمية. وسوف تتم مواكبة الإنجازات والمتغيرات المستقبلية، وتحديث معروضات المتحف بناء على ذلك بصورة دورية للحفاظ على ديناميكيته وحيويته.

كما سيشكل المتحف منصة لمستشرفي المستقبل في العالم والنخبة العلمية والمعرفية، ومختبراً يستقبل على مدار العام كل ما له علاقة بأفكار المستقبل وتقنيات المستقبل ومدن المستقبل.

لماذا تسعى دولة الإمارات لجذب أفضل وألمع المواهب العالمية؟

معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية والوزير المكلف بملف استبقاء واستقطاب المواهب

تواصل دولة الإمارات الاستعداد لاقتصاد المستقبل القائم على الابتكار وإنتاج المعرفة وخلق القيمة المضافة بعقول وسواعد أصحاب المواهب والأفكار الخلاقة، تماشياً مع ما أحدثته الثورة الصناعية الرابعة التي نعيشها حالياً واستحداثها لأساليب جديدة تماماً للاتصال والإنتاج والاستهلاك بطرق وسرعات تتحدى حدود الممكن، ودولة الإمارات كانت منذ البداية في قلب هذه التطورات المدهشة التي يشهدها العالم.

ولا شك أن هذا المشهد العام حافل بالفرص، إذ تملك تطبيقات الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي والواقع المُعزز والبلوك تشين وتكنولوجيا النانو واستكشاف الفضاء والطباعة ثلاثية الأبعاد والحوسبة الكمية القدرة على تغيير العالم وإتاحة الوصول إلى عالم مختلف وجديد تماماً، حقيقي أو افتراضي على حد سواء.

وخلال العقود المقبلة، سيعتمد نجاح أي دولة في العالم على مدى سرعة واتساع نطاق تطوير هذه التكنولوجيا الجديدة وتبنيها، وربما الأهم من ذلك، تمكين سكانها من استخدامها والاستفادة منها.

ومنذ سنوات طويلة، تستعد دولة الإمارات لهذا التحدي بشكل متواصل ونشط. وقد توجت هذه الجهود في سبتمبر الماضي بإعلان «مشاريع الخمسين»، وهي حزمة من الخطط والمبادرات الاستراتيجية تستهدف التأسيس لمرحلة جديدة من النمو لدولة الإمارات خلال الخمسين عاماً المقبلة، داخلياً وخارجياً، واقتصادياً واجتماعياً، بما يعزز مكانتها الإقليمية والعالمية في جميع القطاعات.

وتضمنت «مشاريع الخمسين» إطلاق مبادرات ومشاريع لاستقطاب واستبقاء المواهب من مختلف دول العالم، وترسيخ مكانة دولة الإمارات حاضنةً لأذكى العقول والطموحين وأصحاب الأفكار الجريئة والساعين إلى تحقيق أحلامهم الواعدة باعتبارها أرضاً تتحقق فيها الأحلام ويتحول المستحيل إلى واقع. ولا يحتاج الوصول إلى هذا الهدف رؤية وقيادة وروح تعاونية، سواء بين الجهات الحكومية والمؤسسات والقطاع الخاص فحسب، ولكنه يتطلب أيضاً تمكين المواهب وبناء قدراتهم والتوسع في استخدام تكنولوجيا المستقبل كوسيلة للتنمية الاقتصادية الشاملة.

ولطالما اعتبرت دولة الإمارات أن استقطاب المواهب وتطويرها واستبقاءها أولوية وطنية، ورحبت دوماً بأصحاب المواهب الطموحين والمبتكرين والمتفانين في العمل من مختلف دول العالم، حتى أصبح يقيم على أرض دولة الإمارات جاليات تحمل أكثر من 200 جنسية، ونعتبر ذلك عاملاً أساسياً لنجاح الدولة وشخصيتها الفريدة. ووفقاً لمؤشر التنافسية العالمية للمواهب لعام 2021، نالت دولة الإمارات المرتبة السابعة عالمياً والأولى إقليمياً في قدرتها على جذب المواهب، وتتخذ أكثر من ربع الشركات في قائمة أكبر 500 شركة في العالم من دولة الإمارات مقراً إقليمياً أو عالمياً لها.

كما حققنا نجاحات باهرة في جذب المهارات للاستفادة من تكنولوجيا المستقبل. ووفقاً لموقع لينكدإن، فقد شهدت دولة الإمارات قدوم أكثر من 23,000 شخصاً من أصحاب المهارات في الفترة ما بين يناير 2020 وأبريل 2021، بزيادة قدرها 13 بالمئة، وقد حدث هذا رغم التحديات الناجمة عن التفشي العالمي لجائحة «كوفيد 19».

ومن المثير للاهتمام، أنه من بين الـ 23.000 شخص، كانت هناك نسبة لافتة من الذين يمتلكون مهارات رقمية رائدة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات والأمن السيبراني. كما شهدت دولة الإمارات بين عامي 2015 و2020 زيادة بنسبة 100 في المائة في هذه المهارات في القوى العاملة، مما يؤكد التزام الدولة طويل الأمد بتبني وتسخير تقنيات المستقبل.

وبينما تبدأ دولة الإمارات عامها الواحد والخمسين لتأسيسها، أو بالأحرى تدشن المرحلة الجديدة من نموها المستدام للخمسين عاماً القادمة، نعلم بالطبع أن هناك الكثير مما يتعين القيام به. فقد اشتدت المنافسة بين الدول في جذب المواهب العالمية وتنميتها مع اتساع مجالات اقتصاد المستقبل القائم على المعرفة والابتكار؛ وقد لاحظنا أن بريطانيا -على سبيل المثال- وبعد خروجها من الاتحاد الأوروبي تؤكد مكانتها كمغناطيس يجذب المهنيين والطلاب الدوليين بتأشيرة المواهب العالمية، بينما أنشأت أستراليا فريق عمل عالمياً لجذب المواهب والأعمال لضمان بقائها في المنافسة.

ولهذا نتفق مع التوقعات التي تشير إلى أن المواهب سوف تتفوق قريبًا على رأس المال المادي كمحرك للنجاح الاقتصادي على مستوى الدول.

كما إننا مقتنعون بأن قدرة الأفراد على اكتساب وتطبيق وإنتاج المعرفة سيكون محورياً في تحقيق هدف الدولة المتمثل في مضاعفة الاقتصاد الوطني من 1.4 تريليون درهم إلى 3 تريليونات درهم خلال السنوات العشر المقبلة. ولهذه الغاية، أطلقت حكومة دولة الإمارات استراتيجية ذات شقين: أولاً، تحفيز المواهب العالمية على القدوم والعمل والعيش في دولة الإمارات والانخراط الكامل في حياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وثانيًا، تطوير المهارات عالمية المستوى من المواهب المحلية لدى الدولة.

ولتحقيق الشق الأول، أطلقت الحكومة مؤخراً سلسلة من المبادرات البارزة، بداية من إطلاق الاستراتيجية الوطنية لاستقطاب واستبقاء المواهب في أبريل الماضي، وتهدف تهيئة البيئة المناسبة لترسيخ مكانة دولة الإمارات ضمن أفضل الدول في مؤشرات تنافسية المواهب العالمية، وذلك عبر صياغة إطار حوكمة متكامل يضمن توافر المواهب والمهارات القادرة على دعم طموح الإمارات وسعيها الحثيث لتعزيز حضورها في العديد من المجالات العلمية المتخصصة. وقد تبع ذلك في سبتمبر الماضي «مشاريع الخمسين» التي قدمت حزمة الحوافز والامتيازات للمواهب من أصحاب المستويات المهارية العليا والمستثمرين ورواد الأعمال وأوائل الطلبة والخريجين، من بينها نظام الإقامة الخضراء التي تفصل تصريح الإقامة عن تصريح العمل، وغيرها.

وفي الآونة الأخيرة، تم تحديث قانون العمل، الذي سيبدأ العمل به مع بداية العام الجديد، لاستيعاب وتشجيع نماذج العمل المختلفة، بما في ذلك العمل بدوام جزئي والعمل المستقل والعمل المؤقت، فضلاً عن تقديم سياسات معززة لحقوق الموظفين وإجازاتهم. وكل ذلك جزء من جهود الدولة لخلق بيئة عمل مرنة وتنافسية بما يتماشى مع المعايير العالمية.

وفي ما يتعلق بتنمية المواهب، أطلقت حكومة الإمارات عدداً من المبادرات، بما في ذلك برنامج «نافس»، الذي تعهد بتخصيص 1.25 مليار درهم لتدريب المواطنين على المهارات الأساسية للاقتصاد الوطني. وتقدم وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة برامج تدريبية حول تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، في حين تم تعزيز حملة المليون مبرمج عربي، التي تم إطلاقها لأول مرة في عام 2017، بعرض جائزة نقدية بقيمة مليون دولار لمشروع البرمجة الأكثر ابتكاراً.

وسيكون لهذه الجهود فوائد واضحة. اذ ستساعد دولة الإمارات على تطوير اقتصاد أكثر مرونة وجاهزية للمستقبل، ورفع الإنتاج الصناعي، وزيادة حجم صادراتها من التكنولوجيا المتقدمة وإضافة 25 مليار درهم إلى الناتج المحلي الإجمالي الوطني بحلول عام 2031. كما تساعد المواهب عالية المستوى قطاع الصناعة الوطني على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتسهيل نقل المعرفة في التقنيات المتقدمة وإقامة علاقات أقوى مع الشركاء العالميين الرئيسيين، وكل ذلك سيساهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام بما يعود بالفائدة على سكان الدولة.

وبينما نتطلع إلى عام 2022 واستمرار التعافي من الجائحة العالمية، سوف يُنظر إلى رأس المال البشري الماهر كأساس للنمو الاقتصادي والقدرة التنافسية بين الدول. وستواصل دولة الإمارات جهودها لتهيئة البيئة الأفضل عالمياً لاستقطاب واستبقاء المواهب باعتبارها أغلى ثروة تمتلكها الدول التي تتطلع لمواصلة بناء اقتصاد المستقبل.

الإمارات الأولى عالميا
في المؤشر العالمي لريادة الأعمال 2022

* حلت الدولة في المرتبة الأولى عالمياً في المؤشر العالمي لريادة الأعمال باعتبارها الوجهة الأفضل على مستوى العالم لتأسيس وبدء الأعمال التجارية والبيئة الأكثر دعماً لريادة الأعمال

* النتيجة تؤكد قوة السياسات الاقتصادية الحكومية وتعكس المناخ الاقتصادي الرائد الذي تمتلكه الدولة والسياسات المرنة والاستباقية لاحتضان ودعم ريادة الأعمال

* صدارة الإمارات عالمياً ستعود بالفائدة على رواد الأعمال والمستثمرين من المواطنين والأجانب وتعزز الثقة بأسواق الإمارات باعتبارها الوجهة المفضلة لمزاولة الأعمال وتأسيس المشاريع الريادية

*حققت الإمارات تحسناً في 11 محوراً من أصل الـ 13 التي تشملها هيكلية المؤشر وهي الدولة الوحيدة على مستوى العالم التي حققت تقدما في جميع المحاور.

* الإمارات تحقق مراتب متفوقة عالمياً في العديد من معايير ريادة الأعمال التي يركز عليها المؤشر مثل:
- وجود فرص جيدة لبدء عمل تجاري
- توفر المهارة والمعرفة لبدء عمل تجاري
- الثقة بالقدرة على مواجهة التحديات الناجمة عن كوفيد-19
- التخطيط لاستخدام المزيد من التكنولوجيا الرقمية لتنمية الأعمال
- قدرة مشاريع ريادة الأعمال في الدولة على توليد فرص عمل جديدة

حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى عالمياً في المؤشر العالمي لريادة الأعمال 2022، بحسب التقرير الصادر عن المرصد العالمي لريادة الأعمال (Global Entrepreneurship Monitor (GEM، متقدمة من المرتبة الرابعة عالمياً في تقرير العام الماضي، ومتفوقة بذلك على جميع الاقتصادات العالمية المشاركة في التقرير.
وحصلت الدولة على أعلى معدل على الترتيب العام للمؤشر بواقع 6.8 درجة، وحلت في المرتبة الأولى عالمياً في استبيانات رواد الأعمال بالدولة التي نفذها المرصد العالمي لريادة الأعمال باعتبارها الجهة الأفضل على مستوى العالم لتأسيس وبدء الأعمال التجارية والبيئة الأكثر دعماً لريادة الأعمال.
وقال معالي عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد: «نتيجة متميزة وإنجاز عالمي رائد تحققه دولة الإمارات العربية المتحدة بفضل دعم ورؤية قيادتها الرشيدة لتدشن به الخمسين الجديدة من عمر الدولة وتتربع به في مقدمة الاقتصادات العالمية في تطوير منظومة ريادة الأعمال وتوفير بيئة ممكنة للشركات وحاضنة لرواد الأعمال وجاذبة للمشاريع الريادية ولا سيما القائمة على الأفكار الجديدة والابتكار والتقنيات الناشئة».
وأضاف معاليه: «فخورون بهذه النتيجة التي تأتي ثمرةً للرؤية البعيدة المدى للقيادة الرشيدة التي وضعت قطاع ريادة الأعمال في مقدمة الأولويات التنموية والخطط الاقتصادية للدولة، وتأتي الصدارة العالمية التي حققتها الدولة اليوم لتؤكد سلامة هذا المنهج وقوة السياسات الاقتصادية الحكومية وكفاءة القطاع الخاص ولا سيما الزخم الذي يتمتع به قطاع ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات»، مؤكداً معاليه أن هذه النتيجة تأتي تتويجاً للجهود المتضافرة والمتواصلة التي بذلتها وزارة الاقتصاد وشركائها من جميع الجهات الاتحادية والمحلية والمؤسسات والصناديق والبرامج المحلية المعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدولة والجهات الأكاديمية والشركاء الدوليين.

وتابع معالي بن طوق بأن النتيجة تمثل رسالة واضحة للمستثمرين وأصحاب الأعمال والشركات داخل وخارج الدولة بأن الإمارات تمتلك مناخاً اقتصادياً قوياً وسياسات مرنة واستباقية كفيلة بتوفير كافة المقومات والحوافز اللازمة لجذب وتأسيس الأعمال التجارية وممارسة الأنشطة الاقتصادية ولا سيما من خلال نموذج المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث يمكن للشركات التي تنطلق من الإمارات أن تستفيد من الفرص الواعدة والمزايا الداعمة التي توفرها بيئة الأعمال لتنمو وتتحول إلى شركات كبيرة وناجحة وتصل انطلاقاً من الإمارات إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

ومن جانبه قال معالي الدكتور أحمد بالهول الفلاسي، وزير دولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة إن تبوؤ دولة الإمارات المركز الأول عالمياً في ريادة الأعمال وتصدرها جميع دول العالم في كونها البيئة الأكثر دعماً لريادة الأعمال وبدء الأنشطة التجارية هو محطة مفصلية جديدة تضاف إلى السجل الحافل بالإنجازات التي حققتها دولة الإمارات بفضل الرؤية الحكيمة والدعم المتواصل من قيادتها الرشيدة، وخاصة في تنمية وتطوير قطاع ريادة الأعمال باعتباره أحد محركات اقتصاد المعرفة المستقبلي وقاطرة الاقتصاد الوطني نحو التنوع والتنافسية والنمو المستدام.

وأضاف معاليه: «تؤكد النتيجة كفاءة التجربة التي خاضتها دولة الإمارات خلال السنوات الماضية لتطوير منظومة متكاملة وعالمية المستوى لريادة الأعمال وتسريع نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإطلاق المبادرات والبرامج التي تجعل من أنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة مساهماً رئيسياً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للدولة وتعزيز التحول نحو التكنولوجيا والابتكار واقتصاد المعرفة بوتيرة أسرع وبما يتناسب مع مبادئ الخمسين ورؤية الإمارات 2071».

مؤكداً معاليه أن هذه النتيجة ستعود بالفائدة على جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية ورواد الأعمال والمستثمرين في كافة إمارات الدولة وستعزز الثقة بأسواق دولة الإمارات باعتبارها الوجهة الاقتصادية المفضلة لمزاولة الأعمال وتأسيس المشاريع الريادية.

واستعرض معاليه أبرز الإنجازات الاستثنائية المتتالية التي حققها نموذج ريادة الأعمال في الدولة خلال العام الماضي والجاري، حيث حلت الدولة في المرتبة الأولى إقليمياً في تمويل المشاريع الناشئة وريادة الأعمال، واستقطبت لأول مرة في تاريخها أكثر من مليار دولار من رؤوس الأموال المخاطرة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الناشئة الواعدة، وتم إطلاق مشاريع الخمسين لتطوير حوافز ريادة الأعمال الوطنية، كما تم تنفيذ أكبر سلسلة شراكات بين القطاع الحكومي والخاص لإطلاق موطن ريادة الأعمال ليمثل بوابة لتنمية ممارسات ومشاريع ريادة الأعمال إلى مستويات جديدة ودعم تأسيس وجذب أكثر من 20 شركة مليارية في أسواق الدولة خلال السنوات العشر المقبلة.

وتابع معاليه بالقول: «نجحت دولة الإمارات اليوم في ترسيخ مكانتها باعتبارها الموطن الأول لريادة الأعمال في العالم، والوجهة المفضلة للمواهب وأصحاب الأفكار الريادية القابلة للتطبيق التجاري، حيث توفر لرائد الأعمال ولأصحاب المشاريع الجديدة كافة الممكنات ليكون من ضمن الأفضل والأكثر نجاحاً عالمياً، وسنواصل جهودنا بالتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لضمان استمرار النمو والزخم في أنشطة ريادة الأعمال في الدولة خلال المرحلة المقبلة».

ووفقاً للتقرير، حققت دولة الإمارات تحسناً على 11 محوراً من أصل المحاور الـ 13 التي تتضمنها هيكلية المؤشر، وجاءت باعتبارها الدولة الوحيدة على مستوى دول العالم المشاركة في التقرير.

وركز التقرير على النتائج الإيجابية المتميزة التي حققتها الدولة في عدد من المعايير التي يتم أخذها في الحسبان ضمن المنهجية والاستبيانات التي يتم تنفيذها للوصول إلى النتيجة الخاصة بكل دولة، كما حققت الدولة معدلات عالية في معايير أخرى مثل: وجود فرص جيدة لبدء عمل تجاري، توفر المهارة والمعرفة لبدء عمل تجاري، والثقة بالقدرة على مواجهة التحديات الناجمة عن كوفيد19-، والتخطيط لاستخدام المزيد من التكنولوجيا الرقمية لتنمية الأعمال، وقدرة مشاريع ريادة الأعمال في الدولة على توليد فرص عمل جديدة خلال السنوات المقبلة.

ويمثل المؤشر العالمي لريادة الأعمال أحد مؤشرات الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021، تحت محور «اقتصاد تنافسي معرفي مبني على الابتكار»، وتشرف عليه وزارة الاقتصاد، ويساهم فيه فريق وطني بمشاركة العديد من الجهات المعنية بريادة الأعمال في الدولة تشمل مكتب رئاسة مجلس الوزراء والمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء والجهات الاتحادية والمحلية المعنية.

ويصدر المؤشر عن المرصد العالمي لريادة الأعمال GEM، وهو المرجعية الأولى عالميا في ريادة الأعمال لدى الدول والمنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والمنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO والمنظمات التابعة للأمم المتحدة. ويعد التقرير السنوي للمرصد أكبر دراسة حول ريادة الأعمال وأنشطتها في العالم، حيث يتضمن خلاصة الأبحاث التي يجريها المرصد على الاقتصادات العالمية لقياس مدى «ريادتها»، وتركز منهجية التقرير على تحقيق ثلاثة أهداف: قياس الاختلافات في نشاط ريادة الأعمال عبر اقتصادات العالم، وفهم النظام البيئي لريادة الأعمال وكشف العوامل المؤثرة به، واقتراح سياسات لتعزيز وتطوير مستوى نشاط ريادة الأعمال.

الاقتصاد يستحوذ على 52 % من مناقشات قمة الحكومات 2022

استحوذت القطاعات الاقتصادية على أكثر من 52% من مناقشات فعاليات القمة العالمية للحكومات 2022 بـ 98 جلسة ومنتدى وحواراً من إجمالي 187 فعالية رئيسية وعامة ومغلقة وجانبية على مدار 3 أيام للقمة توزعت بين 49 فعالية في اليوم التمهيدي، و65 فعالية في اليوم الأول و73 فعالية في اليوم الختامي حسب رصد أجرته وكالة أنباء الإمارات (وام) لفعاليات القمة التي عقدت في مركز دبي للمعارض في إكسبو 2020 دبي خلال الفترة من 28 إلى 30 من مارس 2022.

واستحوذت القضايا الاقتصادية في اليوم التمهيدي للقمة على 59%، ونحو 69% من فعاليات اليوم الأول، وقرابة 33% من فعاليات اليوم الختامي من القمة العالمية للحكومات 2022.

ودشنت الدورة المنتهية من قمة الحكومات بمشاركة قادة ومسؤولين دوليين في مختلف القطاعات، مرحلة جديدة في مسيرة الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية العالمية وفي صدارتها الأصول الرقمية، وتقنية «البلوك تشين»، والاقتصاد الدائري، والتمويل المستدام، واقتصاد الميتافيرس، وآفاق الاستثمار العالمية والمحلية، ومستقبل النفط والغاز.

وخلال اليوم التمهيدي للقمة، شكلت القضايا الاقتصادية 100% من جلسات منتدى الطاقة العالمي، ومنتديات قمة «إنفستوبيا» العالمية للاستثمار، وأثرت «كريبتو دوت كوم» المنصة العالمية لتداول العملات المشفرة، والشريك العالمي المؤسس لقمة «إنفستوبيا» محتوى أعمال القمة وعززت مكانتها منصة لصياغة حلول جديدة للنمو الاقتصادي واستثمارات المستقبل.

وأوضح عبدالله بن طوق المري وزير الاقتصاد في هذا الصدد أن «إنفستوبيا» ستواصل تعاونها مع «كريبتو دوت كوم» لتطوير الاستثمار والتمويل الرقمي وتعزيز نمو بيئة الأعمال والأسواق المالية في الدولة خلال المرحلة المقبلة.

واستشرفت «إنفستوبيا» في دورتها الأولى سبل التحول في مراكز النمو العالمية، والتغيرات العالمية، وانعكاساتها على الاستثمارات العابرة للحدود.

منتدى الطاقة

وناقشت جلسات منتدى الطاقة العالمي التي نظّمت بالتعاون مع المجلس الأطلسي على مدار يومين من القمة، أمن الطاقة العالمي، والاستدامة، والتعامل مع المتغيرات الجيوسياسية، والابتكار في مجال الطاقة، والسبل المثلى للتعامل مع الكربون مع تحقيق أعلى فرص الاستفادة الاقتصادية، والتجارب المتنوعة من أفريقيا وآسيا، والتحولات في مجال الطاقة في شرق المتوسط.

وبحثت نقاشات القمة تسريع التعافي الاقتصادي، والاستباقية في القرارات الحكومية، والحكومات المرنة، والمنتدى العالمي للأصول الرقمية، ومستقبل العملات الرقمية والبنوك، والفرص اللامحدودة في الميتافيرس، واستباقية القرارات.

الاستعداد للمستقبل

وأكدت القمة العالمية أن الاستعداد للمستقبل يجعل الحكومات جزءاً من صناعته، مشيرة إلى تضاعف الاقتصاد الرقمي 8 مرات في آخر عامين، ليصل إلى 4 تريليونات دولار.

وقدمت القمة 3 سيناريوهات للمستقبل، محددة أهدافها عبر كلمة محمد بن عبدالله القرقاوي وزير شؤون مجلس الوزراء رئيس مؤسسة القمة العالمية للحكومات، وقال: إن الأهداف الأساسية للقمة العالمية للحكومات تجيب على أسئلة المستقبل، وتستشرف أهم التطورات في عالمنا اقتصادياً وعلمياً وتقنياً وسياسياً، وتقريب المسافة بين الحكومات وبين ما ينتظرها من تطورات وتغيرات قادمة في المستقبل.
وأشار إلى أن هدف القمة مع نهاية أعمال دورتها الحالية يتمثل في محاولة معرفة بعض الإجابات ومساعدة الحكومات على تحديد الأولويات ورصد التحديات، مؤكداً أن رسالة القمة هي أن «المتغيرات لا تتوقف، والبقاء في المنافسة مرهون بمواكبة التحولات».

قيادة عالمية

من جهته أكّد البروفيسور كلاوس شواب مؤسس ورئيس المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس»، أن العالم اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى قيادة عالمية تتسم بالفعالية والمرونة، لاستعادة الثقة ومواجهة التحديات التي تمر بها منطقتنا والعالم.

أمن الطاقة

وعبر منصة القمة العالمية للحكومات، دعا رؤساء وقادة عالميون، الدول الصناعية للاستثمار بالطاقة النظيفة ودعم العالم النامي للتغلب على التغيرات المناخية.

وقال فخامة وافيل رامكالاوان رئيس جمهورية سيشل: «ما نزال نعيش على أمل كبير بالتزام الدول الصناعية بتقديم 100 مليار دولار لمساعدة الدول النامية في الاستثمار بالطاقة النظيفة، والحد من استخدام الوقود الأحفوري».

ما بعد النفط؟

وأكد وزراء ومسؤولون في جلسة بعنوان «هل العالم مستعد لمرحلة ما بعد النفط؟» ضرورة الحفاظ على أمن الطاقة العالمية وضمان تدفق النفط وتبني خريطة واضحة لسياسات تصفير الانبعاثات الكربونية والمحافظة على سلامة واستقرار الشعوب والمجتمعات.

وناقشت الجلسة التي شارك فيها سمو الأمير عبد العزيز بن سلمان آل سعود وزير الطاقة السعودي، ومعالي مسرور بارزاني رئيس حكومة إقليم كردستان العراق، ومعالي سهيل بن محمد المزروعي وزير الطاقة والبنية التحتية، استعداد العالم لمرحلة ما بعد النفط، والطاقة وتدفقات النفط حول العالم في المرحلة المقبلة في ظل التحديات الجيوسياسية.

وناقشت جلسة «الهيدروجين: المواءمة بين أمن الطاقة والتحول في مجال الطاقة»، أهمية الهيدروجين الأخضر في تحقيق الحياد الكربوني. وأكد المشاركون أن طموحات الإمارات لتحقيق الحياد الكربوني بحلول العام 2050 تشكل خطوة كبيرة لدولة اعتمدت خلال تاريخها على مصادر الوقود الأحفوري.

مستقبل الاقتصاد

وتناولت القمة العالمية للحكومات 2022، مستقبل الاقتصاد، بعد جائحة «كوفيد 19»، وفي ظل التوترات الجيوسياسية في العالم، عبر 4 سيناريوهات لتسريع التعافي الاقتصادي «منها العودة إلى اقتصاد السبعينيات من القرن الـ 20 ومستقبل المال من خلال نماذج آسيوية مبتكرة، وبناء منظومة استثمار المستقبل، ومستقبل نمو الاقتصادات الناشئة، وشاركت شخصيات مالية واقتصادية ومصرفية في مناقشة الملفات في إطار استشراف مستقبل الاقتصاد، بعد جائحة «كوفيد19»، وفي ظل التوترات الجيوسياسية في العالم.

تحديات الطيران

وأشار مسؤولون بارزون في قطاع الطيران العالمي، خلال مشاركتهم في جلسات القمة إلى أن أبرز التحديات تتمثل في ارتفاع أسعار النفط، وما يترتب على ذلك من تزايد أعباء التكاليف التشغيلية، وأهمية استثمار الحكومات في تطوير المطارات، مشيرين إلى أن صناعة الطيران بدأت بالفعل بالتعافي من تداعيات الجائحة.

مستقبل البلوك تشين

وفي جلسة «مستقبل تقنية البلوك تشين» أكد المشاركون أن تقنية «البلوك تشين» توفر فرصاً استثمارية كبرى في مختلف المجالات التي تهم المجتمعات داعين إلى ضرورة التحرك السريع من الحكومات على مستوى العالم لإيجاد قوانين داعمة لتقنية «البلوك تشين» كي تتمكن الأسواق والمجتمعات من حصاد ما تحمله من فرص استثمارية وتطويرية.

الاقتصاد الإبداعي

وطالب مشاركون في نقاشات القمة العالمية للحكومات بأهمية تركيز الحكومات على إعادة بناء اقتصاداتها ليكون الاقتصاد الإبداعي محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي في حقبة ما بعد الجائحة لافتين إلى أن وتيرة تقدم الصناعات الإبداعية تمضي بوتيرة تفوق سرعة الاقتصاد العام على مستوى العالم.

قادة الاستثمار العالمي

وشارك خلدون المبارك الرئيس التنفيذي لمجموعة مبادلة، ولاري فينك، الرئيس التنفيذي لشركة «بلاك روك» في جلسة رئيسية حملت عنوان «الرؤى المستقبلية لقادة الاستثمار العالمي» وسلطت الضوء على تغير المشهد الاستثماري العالمي في ظل التغييرات المتسارعة التي شهدناها خلال الفترة الأخيرة.

وتناولت جلسة «آفاق الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة في الـ 50 عاماً المقبلة»، أهمية المبادرات والبرامج التي أعلنت عنها الدولة في مسيرتها خلال السنوات الـ 50 المقبلة، ورؤيتها المستقبلية لبناء اقتصاد متنوع وتعزيز مكانة الدولة مركزاً عالمياً للاستثمار والابتكار.

واستعرضت جلسة «قائدات الاستثمار والتغيير» أهمية دور المرأة في الاقتصاد المستقبلي وضرورة تمكين المستثمرات ليصبحن ممولات لرواد الأعمال والشركات الصغيرة، وقادة لصناديق رأس المال الاستثماري، وتشجيع المزيد من النساء للانخراط في القطاعات الاستثمارية.

التمويل المستدام

وناقش المشاركون في جلسة «التمويل المستدام يقود التحول العالمي» أحدث الاتجاهات التي تشكل مستقبل التمويل المستدام والاستثمار الأخضر، وسبل تطوير قطاعات وفرص نمو جديدة توفر مزيداً من الفرص للشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة ورواد الأعمال، وبناء اقتصاد مستقبلي مسؤول ومستدام.

الذكاء الاصطناعي

وأكد رئيس أرفيند كريشنا شركة (IBM) العالمية المتخصصة في صناعات التكنولوجيا خلال جلسة بعنوان: «نحو الاندماج الأكبر.. التكنولوجيا والحكومات»، أن استخدام الذكاء الاصطناعي في الروبوتات سيغير كل شيء خلال السنوات المقبلة، متوقعاً أن تصل مساهمة الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد العالمي إلى 10 تريليونات دولار خلال العقد المقبل.

بدوره، قال الدكتور محمد سليمان الجاسر رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية: «هناك تسارع متزايد تجاه الاقتصاد الرقمي وإيجاد المرونة الكفيلة بسلاسل التوريد والتجارة»، مؤكداً أن التحول الرقمي يخدم الاحتياجات الاقتصادية للمجتمعات النائية بشكل مباشر.

منتدى فوربس

وناقش نخبة من رواد الأعمال المبدعين من الشباب، خلال منتدى فوربس «30 Under 30» ضمن أعمال القمة العالمية للحكومات 2022، آفاق مستقبل واعد وأكثر إثارة، وطرحوا ابتكارات لمنع حدوث جائحة مقبلة، وضمان الاستدامة في مجالي الغذاء والزراعة، والاستفادة من الغاز الطبيعي للحد من انبعاثات الكربون.

منتدى الميتافيرس

وأكد مشاركون وخبراء ضمن «منتدى الميتافيرس العالمي» أن مفهوم الميتافيرس والجيل السادس للاتصالات والعوالم الافتراضية يحمل مساحات فضائية واسعة لتفعيل الخيال الإنساني في الخلق والإبداع والارتقاء بالبشرية إلى أبعاد جديدة في تفاعلها وترابطها لمستقبل أكثر إشراقاً للأجيال القادمة.

وفي جلسة «Web 3.0.. الفرص والإمكانات»، قال ويل آي آم، المؤسس والرئيس التنفيذي في «آي آم+»: «إن الميتافيرس عالم كبير يتسع للجميع للإسهام في تطويره.. لا أعتقد أن كلمة «ميتا» هي مسؤولية شركة واحدة، فالعالم هذا واسع والفرص التي يمكن أن تساهم بها في تطويره لا حصر لها».

الاقتصاد الأخضر

وأكد معالي ماتياس كورمان أمين عام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الأوضاع التي تلف العالم دفعت باتجاه التحول للاقتصاد الأخضر واستشعار مخاطر التغير المناخي التي تهدد أكثر من نصف سكان العالم حيث سيعاني 75% من سكان العالم في 2100 من أوضاع تهدد الحياة، فيما يعاني الشرق الأوسط من الجفاف الذي ازدادت تأثيراته من 6% عام 2019 إلى 20% عام 2021.

تقرير معرفي

وأكد تقرير معرفي بعنوان «مؤشر التنوع الاقتصادي العالمي 2022»، أطلقته القمة العالمية للحكومات بالشراكة مع كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، وجود تفاوت كبير في نجاح الدول التي تعتمد على مواردها الطبيعية في تحقيق أهدافها للتنويع الاقتصادي خلال العقدين الماضيين.. وركز على أهمية التنويع مستعرضاً تجربة 89 دولة على مدى العقدين الماضيين.

الأصول الرقمية

وأشار مشاركون في المنتدى العالمي للأصول الرقمية، إلى الحاجة إلى إيجاد حلول وسط تسمح بنمو العملات الرقمية رغم القيود القائمة على صعيد الهياكل القانونية التي لم تواكب بعد سرعة التطور التكنولوجي.

وتناول المنتدى ظاهرة إصدار العملات الجديدة من قبل البنوك المركزية، والخطط المستقبلية المتعلقة بإصدار كل بنك لعملاته الخاصة مستقبلاً، مع محاولة المحافظة على السيادة المالية والتحديات والفرص التي تحملها عملية تجاوز مركزية التمويل، خاصة وأن نتائج القيود القانونية قد تكون عكسية في بعض الأسواق أو القطاعات.

بن طوق:
التعاونيات رافد مهم لتنوع وتنافسية الاقتصاد الوطني والقرار يعزز البيئة التنظيمية ومبادئ الشفافية والمرونة في القطاع التعاوني بالدولة

قال معالي عبد الله بن طوق المري وزير الاقتصاد إن القطاع التعاوني في دولة الإمارات يمثل اليوم رافداً مهماً لتنوع وتنافسية الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للدولة بفضل رؤية وتوجيهات القيادة الرشيدة وتأكيدها على أهمية هذا القطاع كمحرك لتنمية الاقتصاد وازدهار ورفاهية المجتمع، مشيراً معاليه إلى أن تنمية منظومة العمل في القطاع التعاوني تمثل إحدى مسارات التطوير الرئيسية في النموذج الاقتصادي الجديد للدولة وفق مستهدفات الخمسين ومبادئ الاستباقية والمرونة وتطوير قطاعات المستقبل.

وأوضح معاليه أن قرار مجلس الوزراء رقم 2 لسنة 2022 السماح للتعاونيات في الدولة بقيد وتداول أسهم التعاونيات بالدولة في منصات متخصصة ضمن أسواق المال بالدولة، يمثل محطة جديدة ضمن سلسلة الجهود التي تبذلها الحكومة لتطوير القطاع التعاوني بدولة الإمارات ليحقق الريادة والتنافسية على المستوى العالمي، وهي خطوة سباقة في شأن تنظيم إجراءات القطاع التعاوني، حيث تعد دولة الإمارات الأولى التي تتخذ هذه الخطوة الجديدة على مستوى المنطقة، وسيسمح القرار باستفادة التعاونيات من الخدمات المتقدمة التي تقدمها الأسواق المالية في الدولة من حيث الشفافية والمرونة وسرعة الإجراءات، كما سيعزز من العائد الاقتصادي على أنشطة التعاونيات، وفي الوقت نفسه يحقق فوائد واسعة للمساهمين من حيث حفظ الحقوق وتمكين الممارسات السليمة في عمليات التداول وضمان سهولتها وموثوقيتها.

وأضاف معاليه أن هذه الخطوة في تعزيز ثقة المساهمين وتطوير العملية التنظيمية والرقابية لتداول الأسهم، وتخلق فرصاً جديدة للتحسين والتطوير القائم فيما يخص التداول بالأسهم التعاونية في الأسواق المالية وبما يحقق مصالح التعاونيات والمساهمين على حد سواء.

وطبقاً للقرار، تقوم الأسواق المالية لدى قيد وتداول أسهم التعاونيات بدور أمين السجل، بحيث تتولى مهمة مسك السجل الذي يُبين عضوية مساهمي التعاونيات وعدد الأسهم وأي تفاصيل ذات صلة مثل الأرباح وأي ملاحظات أخرى مرتبطة بالقيد والتداول. وستقوم الأسواق المالية، بعد موافقة وزارة الاقتصاد وهيئة الأوراق المالية والسلع، بإصدار القرارات الخاصة بالشروط والأحكام والضوابط الخاصة بعمليات قيد وتداول أسهم التعاونيات، تُحدد فيها كافة الإجراءات والمعايير والمتطلبات والنماذج والآليات المتعلقة بقيد وتداول أسهم الجمعيات التعاونية ونقل ملكيتها وتسوية الحقوق الناشئة عنها.

وسيساهم هذا الإجراء بإيجاد آلية بين الشركاء المعنيين في الدولة لتعزيز أداء التعاونيات وتوفير ممكنات جديدة للحفاظ على حقوق المساهمين وتطوير آليات تداول السهم أو التنازل عنه ونقل ملكيته بسهولة وشفافية ودون التعرض لأي استغلال، والحد من التداولات الوهمية عبر الوسطاء من خلال إتاحة التداول بصورة مباشرة بين المساهمين أنفسهم.

ومن جانبها، أكدت سعادة الدكتورة مريم بطي السويدي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع على أهمية هذا القرار والمزايا التي ستعود على كافة الأطراف المعنية من جراء تطبيقه. ونوهت إلى أن صدور القرار يمثل باكورة القرارات في العام الجديد التي تتناول موضوعات مستحدثة في السوق المالي، ويمثل انعكاساً لاستراتيجية دولة الإمارات في أن تكون في الصدارة دائماً. إذ تعد دولة الإمارات في طليعة دول المنطقة التي تسمح بقيد أسهم التعاونيات وتداولها في الأسواق المالية، ويعد ذلك خطوة متقدمة وغير مسبوقة محلياً وإقليمياً في شأن تنظيم إجراءات القطاع التعاوني بما يتيح تفعيل وتعميق دور التعاونيات في ردف القطاعات الاقتصادية بالدولة ودعم المساهمين فيها.

وقالت د. مريم السويدي أن قيد أسهم التعاونيات في منصة خاصة لهذا الغرض بأسواق المال بالدولة يتيح الفرصة لمساهمي التعاونيات لتداول الأسهم تحت إشراف جهات تنظيمية ورقابية وكذلك تحديد السعر الحقيقي للسهم في شفافية تامة وبناء على عوامل العرض والطلب بعيداً عن أي تداولات غير نظامية بما يزيد من ثقة المساهمين.

ومن ناحيتها، قالت سماح الهاجري، مديرة إدارة التعاونيات والمخزون الاستراتيجي بوزارة الاقتصاد، إنه بات بمقدور من يرغب من التعاونيات في دولة الإمارات بموجب هذا القرار قيد وتداول أسهمها في الأسواق المالية من خلال خطوات مبسطة تم توضيحها في القرار، تبدأ بتقديم مجلس إدارة التعاونية طلباً إلى السوق المالي المعني مرفقاً به نسخة من قرار الجمعية العمومية العادية وأية مستندات يُحددها السوق المعني، وإرسال نسخ من الطلب والقرار إلى وزارة الاقتصاد وهيئة الأوراق المالية والسلع، ويتولى السوق المالي النظر بالطلب وفق الضوابط المتبعة ومن ثم إخطار التعاونية بقراره خلال 30 يوماً من تاريخ استيفاء متطلبات التقديم.

وأضافت الهاجري موضحةً: «بحسب القرار، يتطلب من التعاونية الراغبة في قيد وتداول أسهمها في الأسواق المالية عبر منصة خاصة أن تأخذ موافقة الجمعية العمومية في اجتماعاتها العادية بالأغلبية الحاضرة للاجتماع، باعتبار أن هذا الأمر إجرائي ولا يؤثر في حقوق المساهمين، وتم تنظيمه بقرار من مجلس الوزراء وفقاً لأحكام قانون التعاونيات، ولا حاجة إلى تعديل النظام الأساسي للتعاونية فيما يخص عملية القيد والتداول حتى ولو نص النظام على ذلك، أما فيما يتعلق بتعديل أي اشتراطات أخرى غير القيد والتداول، مثل تنازل الأعضاء عن الأسهم لآخرين، فذلك يتطلب المواءمة مع النظام الأساسي والتعديل على حسب الإجراءات المتبعة».

الفلاسي يستعرض حوافز وفرص الاستثمار الجديدة في ظل مشاريع الخمسين

شارك معالي الدكتور أحمد بالهول الفلاسي، وزير دولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، في قمة الابتكار والاستثمار الأمريكية-الإماراتية، والتي تنظمها غرفة التجارة الأمريكية، وتهدف إلى استكشاف المزيد من فرص التعاون خلال المرحلة المقبلة لتوسيع وتطوير التبادلات التجارية وزيادة حجم الاستثمارات المشتركة، حيث تعقد القمة افتراضياً بمشاركة عدد كبير من شركات القطاع الخاص من البلدين.

وأكد معالي الدكتور أحمد بالهول الفلاسي على قوة العلاقات الاقتصادية الإماراتية الأمريكية، والتي تعكسها حجم الاستثمارات المتبادلة، حيث تستحوذ الاستثمارات الإماراتية على الحصة الأكبر من إجمالي الاستثمارات العربية بالأسواق الأمريكية، برصيد تراكمي يصل إلى 44.7 مليار دولار حتى نهاية 2020، وتحتل الدولة المرتبة الأولى عربياً والـ20 عالمياً ضمن أهم البلدان المستثمرة في أمريكا، وتبلغ استثمارات الشركات الإماراتية بالولايات المتحدة في أنشطة البحث والتطوير المرتبطة بالابتكار والتكنولوجيا نحو 1.7 مليار دولار، فيما ساهمت الاستثمارات الإماراتية في الولايات المتحدة في دعم الصادرات الأمريكية بقيمة 1.3 مليار دولار، وفي المقابل يبلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة إلى دولة الإمارات من الولايات المتحدة الأمريكية بنهاية العام الماضي نحو 19.4 مليار دولار.

وأعرب معاليه عن اهتمام دولة الإمارات بمواصلة هذا الزخم في نمو الشراكة التجارية والاستثمارية بين البلدين، مؤكداً أهمية العمل الوثيق لتسهيل وصول الشركات الإماراتية والأمريكية إلى الفرص الواعدة بأسواق البلدين، لافتاً إلى اهتمام الشركات الإماراتية بالاستثمار في الصناعات التقنية وتصنيع الشرائح الذكية ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات من الجيل الخامس وغيرها.

واستعرض معاليه الجهود الرائدة التي اتخذتها دولة الإمارات في مجال تطبيقات الملكية الفكرية وحماية الاختراعات والابتكارات والعلامات التجارية والنتاج الإبداعي للأفراد والشركات بدولة الإمارات، وبما يدفع عجلة اقتصاد المعرفة ويعزز ثقة المستثمرين العالميين بأسواق الدولة، كما استعرض التعديلات التشريعية الجديدة والتي أقرتها الدولة ضمن مشاريع الخمسين، والتي اشتملت على قوانين منظمة لحقوق الملكية الفكرية ومنها قانون الملكية الصناعية لحماية براءات الاختراع وشهادات المنفعة والنماذج الصناعية وغيرها، وقانون العلامات التجارية الذي يوفر الحماية القانونية للعلامات التجارية للشركات ويتصدى لممارسات التقليد والتزوير والغش التجاري.

وأوضح معالي الدكتور الفلاسي أن دولة الإمارات تعد اليوم مركزاً اقتصادياً هو الأنشط والأكثر تطوراً والأسرع نمواً في المنطقة، وتتمتع بموقع استراتيجي متميز واحتياطات مالية قوية وصناديق ثروة سيادية كبيرة وإنفاق قوي على المشاريع التنموية، واقتصاد متين ومستقر ومرن، وسياسة ضريبية جاذبة ومرنة لا تتضمن أي ضرائب على الدخل، فضلاً عن بيئتها الآمنة والمنفتحة ومجتمعها المتسامح والمتعدد الثقافات.

وهي ضمن أفضل 20 دولة في العالم كمكان مثالي للعيش بحسب استطلاعات الرأي العالمية».

وأطلع معالي الفلاسي مؤسسات الأعمال والشركات خلال القمة على أبرز المشاريع التي تبنتها حكومة دولة الإمارات لدعم التحول إلى النموذج الاقتصادي الجديد وفي إطار الاستعداد للخمسين المقبلة، وفي مقدمتها «موطن ريادة الأعمال» والذي يعد بوابة متكاملة تؤسس لمرحلة اقتصادية جديدة تقوم على الابتكار وتمكين المشاريع الريادية وتهدف إلى إحداث نقلة نوعية في البيئة الداعمة لريادة الأعمال والمشاريع الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات، من خلال عقد سلسلة شراكات تعد الأكبر من نوعها بين القطاعين الحكومي والخاص تشمل حاضنات الأعمال، وصناديق التمويل المحلية، وغرف التجارة، والشركات الخاصة الرائدة محلياً وعالمياً.

كما أطلع المشاركين خلال القمة على أبرز المشاريع التي أطلقتها حكومة دولة الإمارات مؤخراً في إطار مشاريع الخمسين، وفي مقدمتها برنامج 10×10 لتنمية الصادرات الإماراتية، والمنصة الاستثمارية الموحدة التي تخدم سهولة ممارسة الأعمال وتأسيس المشاريع والاستثمارات في دولة الإمارات عبر قنوات رقمية وخدمات استباقية، فضلاً عن مبادرة قمة الإمارات للاستثمار «انفستوبيا» التي سيتم عقد الدورة الأولى منها في مارس 2022 خلال فعاليات معرض إكسبو 2020 بدبي.

واستعرض معالي الفلاسي عدداً من المبادرات الأخرى التي تضمنتها مشاريع الخمسين، منها: تطورات منظومة الإقامة في الدولة وما شهدته من توسيع لفئات الإقامة الذهبية واستحداث أنظمة إقامة جديدة مثل الإقامة الخضراء والإقامة الحرة، والتي ستسهم في زيادة جذب الاستثمارات والمواهب وأصحاب المشاريع الريادية إلى دولة الإمارات. كما استعرض معاليه برنامج الإمارات للاتفاقيات الاقتصادية العالمية، والآفاق الواسعة التي سيحققها هذا البرنامج فيما يخص تنمية وتيسير التجارة وتشجيع الاستثمار وتعزيز دور دولة الإمارات في هذا الصدد لدفع عجلة التنمية عبر المنطقة والعالم.

ومن جانبه، أكد ستيف لوتس نائب رئيس غرفة التجارة الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط، على نجاح بيئة الأعمال بالدولة في تعزيز جاذبيتها للشركات المبتكرة وأصحاب المشاريع الريادية، من خلال الخطط الطموحة التي تنتهجها لخلق نموذج تنموي مستدام للشركات الناشئة، مشيراً إلى أن هذه البيئة والخطط الرائدة تدعم فرص نمو الشراكة بين الشركات في البلدين والتوسع في أسواق منطقة الشرق الأوسط بالتركيز على المعرفة والابتكار.

وقد حقق التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين قفزات نمو كبيرة خلال السنوات الماضية، مرتفعاً من 5.22 مليار دولار في عام 2005 إلى 17.83 مليار دولار في عام 2020، فيما جاءت دولة الإمارات للعام الـ 12 على التوالي في المرتبة الأولى على مستوى المنطقة والـ 19 عالمياً في قائمة أكبر الأسواق المستقبلة لصادرات الولايات المتحدة في عام 2020، حيث بلغت قيمة الصادرات الأمريكية إلى دولة الإمارات في العام الماضي 14.75 مليار دولار. وخلال النصف الأول من عام 2021، زادت قيمة إجمالي التجارة الخارجية بين البلدين عن 11 مليار دولار، ما يعطي مؤشراً بنمو حجم التبادل التجاري بين البلدين مع نهاية العام الجاري.

الإمارات الأولى إقليمياً
في جذب استثمارات رأس المال المخاطر في المشاريع الناشئة في 2021

حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى إقليمياً، على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا، في جذب رؤوس الأموال المخاطرة المستثمرة في المشاريع الناشئة، وفقاً لتقرير منصة «ماغنت Magnitt» حول «أسواق رأس المال المخاطر وحالة تمويل المشاريع الناشئة في الشرق الأوسط وإفريقيا وتركيا وباكستان» لعام 2022.ووصف التقرير دولة الإمارات بأنها السوق الأكثر نشاطاً في الشرق الأوسط وإفريقيا، حيث نجحت في استقطاب رؤوس أموال مخاطرة يصل إجماليها إلى نحو 4.3 مليار درهم إماراتي (1.165 مليار دولار أمريكي) في عام 2021 محققة قفزة نمو كبيرة في هذا الصدد مقارنة بعام 2020 وبنسبة تصل إلى 93%، حيث تعد هذه المرة الأولى في تاريخ دولة الإمارات التي تتخطى فيها استثمارات رأس المال المخاطر في المشاريع الناشئة حاجز مليار دولار.

وقال معالي الدكتور أحمد بالهول الفلاسي، وزير دولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، إن النتيجة التي حققتها دولة الإمارات في مجال جذب رأس المال المخاطر وتمويل المشاريع الناشئة تمثل إنجازاً جديداً يضاف إلى السجل الحافل الذي حققته الدولة بفضل دعم ورؤية قيادتها الرشيدة في تنمية وتنويع اقتصادها الوطني وتوفير منظومة متقدمة لريادة الأعمال والشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات وترسيخ مكانتها كوجهة أولى للأعمال والمشاريع الريادية في المنطقة والعالم وبما يتناسب مع مستهدفات الخمسين ومحددات مئوية الإمارات 2021.وأضاف معالي الفلاسي: «يعد عام 2021 عاماً استثنائياً لقطاع ريادة الأعمال في دولة الإمارات، حيث نجحت الدولة في تحقيق قفزة تنموية كبيرة تصل إلى الضعفين في حجم استثمارات رأس المال المخاطر التي تم جذبها واستقطابها لتمويل المشاريع الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في الدولة، بالتزامن مع إطلاق مشاريع وطنية متكاملة وعملاقة لتحقيق نقلة جوهرية في منظومة ريادة الأعمال في مقدمتها موطن ريادة الأعمال ومشاريع الخمسين الموجهة لخدمة رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الريادية».

وأشار معاليه إلى النتيجة تمثل دليلاً على قوة السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي تم تنفيذها لتعزيز تنافسية وجاذبية بيئة الأعمال وأنشطة ريادة الأعمال في الدولة على وجه الخصوص، والمستمدة من رؤية وتوجيهات القيادة الرشيدة ومبادئ الخمسين، وتعكس قوة الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار والتكنولوجيا في الدولة عبر أدوات متنوعة من أهمها رأس المال المخاطر، وتعطي رسالة واضحة بأن أسواق الدولة قادرة على جذب أفضل الاستثمارات النوعية وتمثل الوجهة الأولى لربط المشاريع الجديدة والريادية مع المستثمرين المحليين والإقليميين والعالميين لدعمها ومساعدتها على تحقيق مستويات عالية من النجاح والوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية، وبما يوفر منظومة تدعم عملية تطور الشركات بوتيرة سريع ووضعها على مسار جديد من التنافسية الإقليمية والعالمية انطلاقاً من أرض الإمارات».

وتفصيلاً، أوضح تقرير «ماغنت» أن استثمارات رأس المال المخاطر التي استقبلتها دولة الإمارات في عام 2021 توزعت على 155 مشروعاً ناشئاً في الدولة، بنمو أكثر من 12% مقارنة بعام 2020، كما أشار التقرير إلى أن الإمارات جاءت في المرتبة الأولى على مستوى جميع المناطق التي يغطيها التقرير، وتشمل الشرق الأوسط وإفريقيا وتركيا وباكستان، من حيث متوسط حجم صفقة التمويل الواحدة، حيث بلغ في عام 2021 نحو 28 مليون درهم، بنمو 72% عن متوسط حجم صفقات التمويل المبرمة في عام 2020، الأمر الذي يرسخ مكانة دولة الإمارات كبيئة حاضنة لنمو المشاريع ودعم نموذج شركات اليونيكورن.كما أوضح التقرير أن دولة الإمارات جاءت في المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا في عدد وحجم صفقات الاستحواذ، حيث شهدت 11 عملية استحواذ من أصل 35 عملية على مستوى المنطقة، ووصل إجمالي حجم هذه الصفقات إلى 2.2 مليار درهم (605 ملايين دولار) مما يعكس حيوية سوق الشركات الناشئة في الدولة وآفاقه الواعدة للنمو وخاصة فيما يخص العائد على الاستثمار لأصحاب الأعمال والمستثمرين، والازدهار في سوق العمل والوظائف في هذا القطاع بالدولة.

وبحسب التقرير، استحوذت دولة الإمارات على نحو 46% من إجمالي رؤوس الأموال المخاطرة التي استقبلتها منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا مجتمعة في عام 2021، وعلى أكثر من 26% من إجمالي عدد الصفقات التي تم إبرامها على مستوى هذه المنطقة نفسها في العام الماضي نفسه، مما يعكس الثقة العالية للمستثمرين الإقليميين والعالميين بأسواق دولة الإمارات والآفاق الواعدة للنمو من خلالها. وأوضح التقرير أن الأنشطة الخمسة الأولى في استقطاب رؤوس الأموال على مستوى هذه المنطقة اشتملت بالترتيب على: الغذاء والمشروبات، والتكنولوجيا المالية، والتجارة الإلكترونية، والنقل واللوجستيات، وبرمجيات المشاريع.

إلى ذلك، حلت شركتان إماراتيتان ضمن قائمة الشركات الخمس التي استقطبت أكبر خمس صفقات تمويل على مستوى هذه المنطقة، وهما شركتا كيتوبي Kitopi للأغذية والمشروبات التي حصلت على تمويل بقيمة 1.5 مليار درهم (415 مليون دولار)، وهي أضخم صفقة تمويل على مستوى المنطقة، وشركة بيور هارفست للمزارع الذكية Pure Harvest Smart Farms والتي حصلت على تمويل بقيمة 238.5 مليار درهم (65 مليار دولار)، والتي تعد خامس أضخم صفقة تمويل على مستوى المنطقة.

وأفاد التقرير أيضاً بأن دولة الإمارات مثلت الوجهة المفضلة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا لانتقال المقرات الرئيسية والإقليمية للشركات الناشئة إليها، مشيراً إلى أن من أبرز هذه العمليات التي شهدتها أسواق الدولة في العام الماضي انتقال شركة «أنغامي Anghami» اللبنانية للبث الموسيقي عبر المنصات الرقمية إلى سوق أبوظبي العالمي، وشركة «سويفل Swvl» المصرية لحلول النقل الجماعي التحويلية التي تمركزت في دبي، و«سترايب Stripe» الأمريكية التي تعد إحدى الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية في وادي السيليكون بالولايات المتحدة والتي اختارت دبي كنقطة انطلاق لتوسعها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وشركة «وي ورك WeWork» الأمريكية لحلول العقارات التجارية ومساحات العمل المكتبية والتي تمارس أنشطتها اليوم في كل من أبوظبي ودبي.

"الاقتصاد" تستعرض قانون الملكية الصناعية الجديد وتؤكد دوره في دعم مستهدفات الخمسين

أكد معالي الدكتور أحمد بالهول الفلاسي، وزير دولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، أن دولة الإمارات حققت - بفضل رؤية ودعم قيادتها الرشيدة - ريادة إقليمية في مختلف المجالات المرتبطة بالابتكار والملكية الفكرية، مشيراً إلى أن دولة الإمارات حلت في المركز الأول عربياً للعام السادس على التوالي في المؤشر العالمي للابتكار لسنة 2021، وطورت منظومة متكاملة لتطبيقات وخدمات الملكية الفكرية، ولديها اليوم سياسات داعمة ومحفزة لتعزيز دور الملكية الفكرية عموماً والملكية الصناعية وبراءات الاختراع على وجه الخصوص، باعتبارها أحد محركات التعافي الاقتصادي والتقدم في مختلف القطاعات، وركيزة أساسية في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة القائمة على المعرفة والابتكار والفكر الريادي في الدولة.

جاء ذلك خلال إحاطة إعلامية نظمتها وزارة الاقتصاد اليوم للتعريف بالقانون الاتحادي رقم 11 لسنة 2021 في شأن تنظيم وحماية الملكية الصناعية، والذي جاء ضمن أضخم تغييرات تشريعية في تاريخ الدولة شملت صياغة وتحديث 50 قانوناً اتحادياً تزامناً مع احتفالات الدولة باليوبيل الذهبي، وذلك بهدف المساهمة في إحداث تطور جوهري في المنظمة التشريعية للاقتصاد ليكون أكثر تنافسية ومرونة وانفتاحاً وقدرة على استقطاب الاستثمارات العالمية والشركات الناجحة في مختلف القطاعات، ولا سيما القطاعات الجديدة والمستقبلية.

القانون يحفز التقدم بأفكار وابتكارات واختراعات جديدة من الأفراد والشركات

وقال معالي الفلاسي في هذا السياق: «يمثل قانون الملكية الصناعية الجديد إحدى أهم المبادرات التي عملت عليها وزارة الاقتصاد وشركاؤها على تطويرها بهدف دفع النمو القائم على المعرفة والابتكار ودعم ريادة الأعمال، تماشياً مع رؤية ومبادئ ومشاريع الخمسين التي أطلقتها حكومة دولة الإمارات للتأسيس لمرحلة جديدة من النمو الداخلي والخارجي للدولة، وبهدف تسريع التحول نحو نموذج اقتصادي معرفي جديد أكثر مرونة واستدامة، ويواكب أحدث اتجاهات التنمية الاقتصادية، ويمثل فيه الابتكار والتكنولوجيا والبحث والتطوير والكفاءات الوطنية والمخترعون والمواهب ورواد الأعمال قاطرة للتقدم والنمو»، مشيراً معاليه إلى أن القانون يصب في دعم هذا التوجه الاستراتيجي من خلال تطوير أنظمة وإجراءات الحماية القانونية للاختراعات بما يحفز التقدم بأفكار وابتكارات واختراعات جديدة من الأفراد والشركات في مختلف القطاعات، وخاصة القطاعات السبعة التي حددتها الاستراتيجية الوطنية للابتكار وتشمل التعليم، والرعاية الصحية، والتكنولوجيا، والنقل، والطاقة المتجددة، والفضاء، والمياه.

مؤشرات وأرقام تعكس تطور منظومة الملكية الصناعية في الدولة

وتوقع معاليه أن يحقق عدد طلبات براءات الاختراع المقدمة لوزارة الاقتصاد مع نهاية العام الجاري 2021، نمواً بنسبة تزيد على 20% مقارنة بالعام الماضي. واستعرض معاليه أبرز المؤشرات التي تعكس تطور منظومة الملكية الصناعية وبراءات الاختراع في الدولة خلال السنوات الماضية، والتي شملت:

* تحقيق نمو جوهري في عدد طلبات براءات الاختراع المقدمة سنوياً لوزارة الاقتصاد، من 157 طلباً عام 2000 إلى 1288 عام 2010، وارتفع هذا العدد إلى 1917 طلباً عام 2020.

* خلال عام 2021، استقبلت الوزارة 2428 طلباً جديداً، بنسبة نمو 26.7%مقارنة ب العام الماضي.

* تضاعف عدد طلبات براءات الاختراع التراكمي ثلاث مرات على مدى العقد الماضي 2010-2020 ليصل إلى 24,511 طلبات عام 2020 مقابل 8,028 طلباً عام 2010. وارتفع العام الجاري إلى 26,939 طلبات.

* تزايد العدد التراكمي لطلبات النماذج الصناعية بنسبة 290% خلال العقد الأخير ليصل إلى 9,690 عام 2020 مقابل 2,483 طلب نموذج صناعي عام 2010. وواصل هذا العام ارتفاعه ليصل حتى نهاية عام 2021 إلى 10,663 طلباً.

* توزعت طلبات البراءات المقدمة حتى عام 2021 على قطاعات متنوعة شملت: الآلات والإنشاء بنسبة 23% من إجمالي الطلبات، الهندسة الكيميائية بنسبة 24%، المواد الصيدلانية والتكنولوجيا الحيوية بنسبة 24%، الكهرباء والمعادن بنسبة 7%، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 9%.

القانون الجديد يوفر عوامل السرعة والمرونة والفعالية في فحص وتسجيل ومنح البراءات

وأكد معالي الغلاسي أن القانون الجديد موجه لجميع فئات المجتمع من الأفراد والشركات المعنيين بحماية اختراعاتهم الجديدة وأفكارهم المبتكرة القابلة للتطبيق الصناعي والتجاري، وفي مقدمتهم: المخترعون الأفراد، والجامعات والمؤسسات الأكاديمية التي تشرف على تطوير اختراعات وابتكارات لطلابها، والشركات التي لديها اختراعات أو ابتكارات أو مراكز بحث وتطوير، ورواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الناشئة القائمة على الابتكار والاختراع، والشركات العاملة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاعات الاقتصاد الجديد.

وأوضح معاليه أن تعديلات القانون الجديد ركزت على تحقيق عوامل السرعة والمرونة والفعالية في عمليات الفحص الشكلي والموضوعي وإجراءات وخدمات التسجيل والمنح لجميع طلبات الملكية الصناعية، والتي تشمل: براءات الاختراع، وشهادات المنفعة، والتصاميم الصناعية، والدوائر المتكاملة. مشيراً معاليه إلى أن وزارة الاقتصاد تستهدف من خلال الإجراءات التي استحدثها القانون الجديد اختصار المدة المستغرقة لصدور نتيجة الفحص الخاص ببراءات الاختراع إلى 6 أشهر ابتداء من استلامها رسوم البحث و الفحص، مقارنة بـ 42 شهراً في السابق، وأن هذا يتوافق مع أفضل 5 ممارسات لمكاتب براءات الاختراع الأبرز في العالم، وهي اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية والصين والاتحاد الأوروبي.

تعديلات جوهرية في القانون الجديد لتسهيل وتحفيز الابتكار والملكية الفكرية في الدولة

وتابع معاليه في استعراض أبرز التعديلات التي تمت على القانون وأثرها المتوقع على مناخ الابتكار والملكية الفكرية بالدولة، والتي شملت:

• استكمال منظومة حماية حقوق الملكية الصناعية، عبر إضافة حقوق الملكية الصناعية التيّ لم تكن مدرجة في التشريعات السابقة، وهي:

• حماية التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة، وهذه لها أهميتها في تحفيز الابتكارات والاختراعات الإلكترونية وحمايتها، مما يصب في دفع مسار التكنولوجيا المتقدمة في الدولة.

• حماية المعلومات غير المفصح عنها، وهذه سيكون لها أثرها في تشجيع عمليات البحث والتطوير في المجالات الصناعية والتجارية

• إقرار 4 إجراءات جديدة لتحقيق المرونة في إدارة وفحص الطلبات وتسهيل وتسريع إجراءات استقبالها وفحصها وتسجيلها ومنحها، بما يسهم في زيادة ثقة المخترعين ببيئة الأعمال في الدولة وتشجعيهم على الابتكار، وهي:

• الطلبات المستعجلة، وذلك من خلال استحداث مسار سريع لطلبات براءات الاختراع يمكن من خلاله إنجاز عمليات الفحص الشكلي والموضوعي للطلب المقدم على وجه السرعة.

• تحويل طلبات براءة الاختراع إلى طلبات شهادة منفعة، وبالعكس أيضاً، وهذه الخطوة لها دور مهم في زيادة عدد البراءات وشهادات المنفعة الممنوحة في الدولة، وزيادة الاستفادة من شهادات المنفعة باعتبارها خياراً مهماً ومفيداً في حماية الاختراعات البسيطة والابتكارات ذات الطبيعة الملموسة وبحيث تصبح خطوة مرنة نحو الحصول على براءة الاختراع الكاملة.

• إمكانية تقسيم طلبات براءات الاختراع وشهادات المنفعة والتصاميم الصناعية إلى عدة طلبات بما يسمح بتوفير الحماية في مختلف مراحل تقدمه.

• استعادة الطلبات، حيث يسمح بإمكانية استعادة طلب براءة الاختراع أو النموذج الصناعي قبل أو بعد المنح.

• تحديث إجراءات المنازعات بشأن طلبات الملكية الصناعية لتصبح أكثر مرونة وسرعة عبر إتاحة إعادة الفحص بعد المنح، واستحداث آلية تسمح بالتظلم لدى الوزارة قبل اللجوء إلى القضاء.

خدمات متكاملة للملكية الصناعة على الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد.. والعمل مستمر على تطو ير ها

وأكد معاليه وزارة الاقتصاد توفر على موقعها الإلكتروني خدمات متكاملة لطلبات الملكية الصناعية المختلفة وفق أفضل المعايير العالمية، وأن العمل مستمر حالياً لتطوير هذه الخدمات بحيث تستوفي كافة المتطلبات والإجراءات والآليات المنبثقة عن القانون الجديد.

آثار إيجابية مرتقبة للقانون في دعم مشاريع الخمسين عبر عدة مسارات استراتيجية

وفي اختتام الإحاطة، استعرض معاليه أبرز الآثار المرتقبة للقانون خلال المرحلة المقبلة في دعم رؤية 2071 ومشاريع الخمسين التي أعلنت عنها الدولة مؤخراً وذلك عبر عدة مسارات استراتيجية ورئيسية يلعب القانون دوراً محورياً في دفع عملية النمو والتقدم من خلالها، وتشمل:

• منح تسهيلات ومرونة إضافية في مجال براءات الاختراع والملكية الصناعية لقطاع ريادة الأعمال، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والمشاريع الناشئة، والمنشآت التي تحتوي أقساماً خاصة للبحث والتطوير والابتكار، للاستفادة من خدمات الملكية الصناعية التي تقدمها وزارة الاقتصاد بكفاءة أعلى وبما يسهم في تنمية الابتكار والمعرفة بصورة شاملة في الاقتصاد الوطني.

• تهيئة بيئة تنافسية ومحفزة للاستثمار النوعي، سواء الوطني أو الأجنبي، في المجالات المرتبطة بالابتكار والاختراع، وزيادة جذب المستثمرين في قطاعات التكنولوجيا والبحث والتطوير، بما يشجع الاختراعات والابتكارات القابلة للتطوير الصناعي وتحويلها إلى مشاريع تجارية ناجحة.

• دعم جهود التنمية الصناعية في الدولة وخاصة الصناعة الحديثة والمتقدمة عبر تسهيل وتحفيز حصول الشركات الصناعية على براءات الاختراع وطلبات الملكية الصناعية.

• تعزيز جاذبية الدولة للمواهب والكفاءات، ورفع مكانتها كوجهة مفضلة في قطاعات الاقتصاد الجديد.

• زيادة فرص الحصول على المعرفة والاستفادة من البحث والتطوير لدى القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الناشئة.

• الارتقاء بمكانة الدولة على مؤشرات التنافسية العالمية ذات الصلة، مثل مؤشر الابتكار العالمي، والمؤشر العالمي لريادة الأعمال، ومؤشر التنافسية العالمي

قمة "انفستوبيا" للاستثمار توقع شراكة مع "أكسنتشر" الشرق الأوسط لتبادل الخبرات وتعزيز المحتوى المعرفي

قال معالي عبد الله بن طوق المري وزير الاقتصاد إن تكامل الأدوار بين القطاعين الحكومي والخاص يمثل ركيزة أساسية لدعم جهود الدولة في الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار والإبداع. وتابع معاليه أن التكنولوجيا والابتكار يلعبان اليوم دوراً جوهرياً في تشكيل اقتصادات المستقبل ودفع عجلة التنمية المستدامة، وهما من أبرز المحاور الرئيسية على أجندة نقاشات قمة «انفستوبيا» للاستثمار.

جاء ذلك خلال توقيع مذكرة تفاهم بين قمة «انفستوبيا» للاستثمار وشركة «أكسنتشر» الشرق الأوسط، للتعاون وتبادل الخبرات والمحتوى المعرفي في إطار التحضيرات الجارية لإطلاق أعمال القمة، والمُقرر عقدها في 28 من مارس 2022، في إطار فعاليات معرض إكسبو2020 دبي. وتمثل قمة «انفستوبيا» للاستثمار إحدى المبادرات الرئيسية ضمن «مشاريع الخمسين» التي أعلنتها حكومة الإمارات سبتمبر الماضي.

وأضاف معالي عبد الله بن طوق المري: «تقدم قمة انفستوبيا مساحة جديدة لتسليط الضوء على فرص الاستثمار المستقبلية في مجالات التكنولوجيا المتقدمة داخل دولة الإمارات وعلى المستويين الإقليمي والدولي، والمساهمة في تشكيل مستقبل المشهد الاستثماري العالمي. ويمثل توقيع مذكرة التفاهم اليوم مع شركة أكسنتشر خطوة إضافية تُعزز من الجهود المبذولة لصياغة ملامح اقتصاد المستقبل واستشراف الفرص التجارية والاستثمارية التي ستطرحها أجندة جلسات وحوارات القمة، بالتركيز على القطاعات القائمة على التكنولوجيا المتقدمة وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة».

ومن جانبه، قال أليكسي ليكانويت، المدير التنفيذي لشركة أكسنتشر في الشرق الأوسط: « لطالما دعمنا شركائنا من القطاعين العام والخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث نمتلك سجلاً حافلاً يمتد لسنوات كثيرة، حرصنا فيها على ضمان استفادة عملائنا من إمكانات التكنولوجيا لتحقيق نمو مستدام وامتلاك ميزة تنافسية عالمية المستوى. واليوم نضيف فصلاً جديداً نُسخّرُ فيه خلاصة خبرتنا بالتكنولوجيا المالية والحوسبة الكمية والذكاء الاصطناعي والبيانات لصالح قمة «انفستوبيا»، ونتطلع إلى المشاركة في هذه القمة العالمية الجديدة مع وزارة الاقتصاد الإماراتية».

شهد توقيع المذكرة معالي عبد الله بن طوق المري وزير الاقتصاد، ووقع المذكرة سعادة عبد الله آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد، وأليكسي ليكانويت، المدير التنفيذي لشركة أكسنتشر في الشرق الأوسط مذكرة التفاهم، والتي بموجبها يتعاون الجانبان في تبادل الخبرات والمعارف وإثراء أجندة جلسات ونقاشات القمة بالاستفادة من خبرات شركة «أكسنتشر» في مجالات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين، والتكنولوجيا المالية، وتقنيات الواقع الافتراضي.

ومن الجدير بالذكر أن أعمال النسخة الأولى من قمة «انفستوبيا» للاستثمار ستنطلق من دولة الإمارات العربية المتحدة 28 من مارس المقبل، حيث ستجمع قادة الحكومات والمنظمات غير الحكومية وممثلي القطاع الخاص والمصارف الاستثمارية والشركات العائلية وصناديق الاستثمار والمؤسسات الأكاديمية والبحثية ومكاتب الاستثمار من جميع أنحاء العالم، لإطلاق الأفكار وخلق الفرص وتمكين الاستثمارات في المستقبل لكي تبدأ من اليوم.

وتتميز النسخة الأولى من القمة بجدول أعمال ثري بالقضايا الاقتصادية الأبرز على الساحة العالمية، ومن المقرر أن تشهد القمة مُشاركة أكثر من 50 من قادة الفكر وخبراء الصناعة، إلى جانب أكثر من 300 من صناع القرار والمستثمرين والمبتكرين من الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة ورجال الأعمال، وعدد من مسرعات وحاضنات الأعمال من عدد من الدول الرائدة على مستوى العالم.

120 مليار درهم صادرات الصناعة الإماراتية في 2021

كشف معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة أن قطاع الصناعة حقق قفزة نوعية في الصادرات الصناعية الإماراتية بلغت نحو 120 مليار درهم العام الماضي، وهي نتائج تتحقق لأول مرة في تاريخ قطاع الصناعة، مشيراً إلى زيادة عدد المصانع خلال العام 2021 بواقع 220 مصنعاً جديداً مسجّلاً لدى الوزارة.

فيما أكدت معالي سارة بنت يوسف الأميري، وزيرة دولة للتكنولوجيا المتقدمة أن عام 2021 شهد العديد من المبادرات والتي تهدف إلى تبني التكنولوجيا المتقدمة وتحفيز الابتكار في القطاع الصناعي، منها «برنامج الثورة الصناعية الرابعة الصناعة 4.0» وبرنامج تمويل التكنولوجيا المتقدمة، بالشراكة مع «مصرف الإمارات للتنمية».

جاء ذلك بمناسبة صدور التقرير السنوي الأول للعام 2021 لوزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة والذي يستعرض أهم النتائج والإنجازات التي تم تحقيقها منذ إنشاء الوزارة في يوليو 2020.

الكفاءة والتنافسية

وقال معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر: «تماشياً مع توجيهات القيادة الرشيدة، حققت الوزارة خلال عام واحد من تأسيسها العديد من النتائج الإيجابية الداعمة لنمو القطاع الصناعي الإماراتي مما أسهم في تعزيز الكفاءة والتنافسية، وزيادة الجاذبية الاستثمارية، خصوصاً على مستوى الصناعات الاستراتيجية، والصناعات ذات الأولوية للاقتصاد الوطني». وأضاف: «نتائج العام 2021 تعكس تحقيق قطاع الصناعة في دولة الإمارات لقفزة نوعية في الصادرات الصناعية الإماراتية، والتي قدرت بحوالي 120 مليار درهم، وهي نتائج تتحقق لأول مرة في تاريخ قطاع الصناعة، وتزامن ذلك مع تقدم دولة الإمارات 5 مراتب عالمياً في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي الذي يصدر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO وفق تقييم عام 2021».

وأوضح معاليه أن القطاع الصناعي الإماراتي شهد زيادة في عدد المصانع خلال العام 2021 بواقع 220 مصنعاً جديداً مسجّلاً لدى الوزارة، بدأت الإنتاج فعلياً في الدولة، إضافة إلى النجاح الكبير الذي حققه تطبيق «برنامج القيمة الوطنية المضافة» على المستوى الاتحادي، وانضمام 45 جهة حكومية و13 مؤسسة وشركة وطنية كبرى إلى البرنامج، حيث نجح في إعادة توجيه حوالي 41 ملياراً و400 مليون درهم من المشتريات والخدمات إلى الاقتصاد الوطني خلال 2021، وساعد في تقديم حلول مستدامة للطلب المتنامي على سلاسل الإمداد عالية الكفاءة، والذي انعكس بصورة إيجابية في زيادة الطلب على منتجات وخدمات الشركات الإماراتية، وفي الترويج لقدرات وكفاءة هذه الشركات، إضافة إلى توفير 1000 فرصة عمل نوعية للمواطنين من خلال البرنامج، وبرامج تدريب لبناء قدرات الكوادر الإماراتية.

الأمن الصناعي

وأضاف الجابر أن الوزارة منذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، ركزت على تحقيق الأمن الصناعي الوطني، وتعزيز القيمة الوطنية المضافة لقطاع الصناعة، إضافة إلى رفع كفاءة وتنافسية الصناعات الإماراتية، حيث نفذنا سلسلة من اللقاءات والمشاورات مع الشركاء من الجهات الحكومية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة في جميع القطاعات تحت مسمى «حوار مستقبل الصناعة».

وقال معالي وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة: «من خلال استراتيجية مصرف الإمارات للتنمية، تم إطلاق مبادرة تمويل تنافسية للقطاعات ذات الأولوية تقدر بـ 10 مليارات درهم خلال الأعوام الخمسة المقبلة، خمسة مليارات منها لتمويل عمليات التحول لاستخدام التكنولوجيا المتقدمة في القطاع الصناعي، وخمسة مليارات أخرى لدعم المشروعات الإماراتية في القطاعات ذات الأولوية».

ونوه معاليه إلى اعتماد مجلس الوزراء منتصف ديسمبر الماضي، لـ«مجلس تطوير الصناعة»، كمنصة رئيسية للتعاون وتنسيق الجهود والتكامل بين الجهات المعنية بالقطاع الصناعي على المستويين الاتحادي والمحلي، والذي يركز على تحفيز قدرات وتنافسية القطاع الصناعي الإماراتي، وتهيئة بيئة الأعمال المناسبة والجاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين في القطاعات الصناعية، وترسيخ منظومة عمل محفزة لتأسيس وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوثيق التعاون وتبادل التجارب والخبرات والحوار بين مختلف الجهات ذات العلاقة بالشأن الصناعي في القطاعين الحكومي والخاص، وتطوير الإجراءات والحوافز المرتبطة بقطاع الصناعة في الدولة، وكذلك اعتماد مؤشرات استراتيجية موحدة للأداء في القطاع الصناعي الإماراتي ومتابعة تنفيذها.

وأضاف: قطعنا شوطاً في تحديث وتطوير منظومة المواصفات والمقاييس والبنية التحتية للجودة، وضمان مشاركة فعالة من شركائنا في منظومة إعداد المواصفات والتشريعات. وحرصنا كذلك على تبسيط الإجراءات ومرونة التشريعات التي تواكب أي تحديات محتملة أمام قطاع الصناعة واستعداد الوزارة لتوفير الحلول لها، كانت «سياسة توسيم الأغذية» إحدى هذه المبادرات، والتي ستوفر على قطاع صناعة الأغذية والمشروبات بالدولة 1.4 مليار درهم خلال الأعوام الخمسة المقبلة، نتيجة تعديل تطبيق السياسة التي اعتمدها مجلس الوزراء الموقر مؤخراً.

صناعات المستقبل

وقالت معالي سارة بنت يوسف الأميري: نركز على تهيئة قطاعات مستقبلية لقيادة دورها الوطني في قطاع الصناعة، وهو ما ينعكس إيجاباً على جاهزية الدولة لتصبح وجهة عالمية لريادة صناعات المستقبل، حيث شهد العام 2021 عدداً من المبادرات والمشاريع الرئيسية والتي تهدف إلى تبني التكنولوجيا المتقدمة وتحفيز الابتكار في القطاع الصناعي، والتي تتضمن «برنامج الثورة الصناعية الرابعة الصناعة 4.0» وبرنامج تمويل التكنولوجيا المتقدمة، بالشراكة مع «مصرف الإمارات للتنمية». وقالت: نسعى بجدية لتعزيز مكانة الإمارات كمركز عالمي للثورة الصناعية الرابعة، والمساهمة في تحقيق اقتصاد وطني تنافسي قائم على المعرفة والابتكار والتطبيقات التكنولوجية المستقبلية التي تدمج التقنيات المادية والرقمية والحيوية.

وأضافت معاليها: وقعت الوزارة 12 مذكرة تفاهم وتم تفعيلها مع شركات وطنية وأجنبية رائدة لإنشاء شبكة الثورة الصناعية الرابعة والتي تدعم التحول الرقمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة، و3 مذكرات تفاهم مع الدوائر الاقتصادية «أبوظبي، دبي، عجمان» لدعم تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، بالإضافة إلى شراكة استراتيجية مع شركة «سيمنز» الألمانية، لدعم التحول الرقمي في قطاع الصناعة، فضلاً عن توقيع مذكرة تفاهم مع إسبانيا لتعزيز التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا.

ونوهت معالي وزير دولة للتكنولوجيا المتقدمة، أن العام الماضي شهد مجموعة من القرارات الداعمة لأداء القطاع الصناعي الإماراتي، مثل إنشاء مجلس الإمارات للبحث والتطوير، وإطلاق الدورة الثانية لمجمع محمد بن راشد للعلماء، وتجديد مجلس علماء الإمارات للمرة الثالثة، بالإضافة إلى مبادرة دبلوماسية العلوم والتكنولوجيا، بالتعاون مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي.

وتابعت: كما تم تصميم النسخة الأولى من مبادرة «القيادة 4.0» بالتعاون مع جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي وذلك بهدف تدريب أكثر من 100 مدير تنفيذي وقيادي من القطاع الصناعي بحلول 2022، حيث خرّجت الوزارة الدفعة الأولى من البرنامج والتي تضمنت 30 مشاركاً من القطاع الصناعي، وجميع هذه الخطوات تستهدف التسريع من تبني التكنولوجيا في القطاع الصناعي الوطني وتحقيق الجدوى التجارية للإنتاج الصناعي.

قفزة نوعية

وأظهر التقرير السنوي الأول للعام 2021 لوزارة الصناعة عن تحقيق قفزة نوعية تفوق المستويات التي تحققت في فترة ما قبل جائحة «كوفيد-19» مما يدل على نجاح النهج الذي اتبعته الوزارة عند وضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، والرؤية المتكاملة لتمكين القطاع الصناعي الإماراتي وتسريع تطوره ونموه من خلال تبني مشاريع التكنولوجيا المتقدمة وتعزيز دور الشركات والمؤسسات واعتماد برامج بناء القدرات للمواطنين لتحفيز ريادة الأعمال والابتكار للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وكشف التقرير أنه للمرة الأولى في تاريخ القطاع الصناعي الإماراتي بلغت الصادرات الصناعية من دولة الإمارات حوالي 120 مليار درهم بنهاية العام. وشهد عام 2021 زيادة في عدد المصانع التي بدأت في الإنتاج، حيث تم إصدار أكثر من 220 رخصة إنتاج صناعي جديدة، كما تم وضع أطر للتعاون مع جهات مؤثرة لتأمين منتجات تمويل ذات تكلفة منخفضة بالتركيز على القطاعات ذات الأولوية، استفادت منها 22 شركة في القطاع الصناعي بمبلغ 700 مليون درهم عبر مصرف الإمارات للتنمية. كذلك تم تطوير دليل للمستثمر الصناعي إضافة إلى إطلاق منصة الخدمات الصناعية الجديدة بخصائص استباقية أسهمت في تخفيف العبء عن أكثر من 3200 مصنع في القطاع من خلال منحهم إعفاءات من الرسوم الجمركية على مدخلات الصناعة بقيمة 2.7 مليار درهم.

القيمة المضافة

وتم الإعلان عن برنامج القيمة الوطنية المضافة ضمن «مشاريع الخمسين» وبدء تطبيقه على مشتريات الحكومة الاتحادية في ديسمبر الماضي. وتمكنت الجهات المطبقة للبرنامج من إعادة توجيه 41.4 مليار درهم إلى الاقتصاد الوطني في 2021. كما نفذت الوزارة العديد من البرامج والمبادرات لتهيئة بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ودعم نمو الصناعات الوطنية وتعزيز تنافسيتها مثل «تطوير المواصفات والتشريعات الفنية»، حيث أشركت الوزارة القطاع الصناعي في تطوير 30% من المواصفات واللوائح الفنية لتعزيز أدائه وتنافسيته، كما تم تطوير «برامج وحلول للتمويل»، حيث تم إطلاق مبادرة حلول التمويل التنافسية بالتعاون مع مصرف الإمارات للتنمية لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وتم تقديم تمويلات إلى 22 شركة في القطاعات الصناعية ذات الأولوية، وتجاوزت قيمة التسهيلات التمويلية 700 مليون درهم خلال 2021.

كما أطلقت الوزارة ضمن «مشاريع الخمسين» برنامج الثورة الصناعية الرابعة «الصناعة 4.0»، للمرة الأولى في المنطقة، كذلك أطلقت «شبكة رواد الصناعة 4.0» التي تضم 12 شركة وطنية وعالمية، وتم تفعيل الشبكة من خلال تنظيم 8 ورش عمل استقطبت أكثر من 300 ممثل من القطاع الصناعي. كما أطلقت مبادرة «القيادة 4.0»، التي تم تصميمها بالتعاون مع جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي، بهدف تدريب أكثر من 100 مدير تنفيذي وقيادي من القطاع الصناعي بحلول 2022، وشملت الدفعة الأولى من البرنامج 30 مشاركاً من القطاع الصناعي. وأطلقت الوزارة بالشراكة مع مصرف الإمارات للتنمية برنامجاً تمويلياً بقيمة 5 مليارات درهم لدعم مشاريع تبني وتطوير التكنولوجيا المتقدمة خلال السنوات الخمس القادمة، وقد تم تمويل مشاريع بقيمة 248 مليون درهم خلال 2021.

تحول رقمي

وأطلقت الوزارة خارطة طريق للتحول الرقمي في الخدمات، شملت إطلاق الموقع الإلكتروني ومنصة جديدة لخدمات الصناعة، والدخول الموحد للخدمات الرقمية، وتطوير تطبيق ذكي، كما شملت تطبيق تقنية البلوك ـ شين على عدد من خدمات الصناعة، إضافة إلى تحقيق مؤشر السعادة الأسبوعي بنسبة رضا تصل إلى 90%. وعلى صعيد ثقة الجمهور والمتعاملين في الوزارة، بلغت نسبة الثقة لديهم 95% وفق استطلاعات الرأي.

توفير

ونجح «قطاع المواصفات والتشريعات» في تحقيق العديد من الأهداف مثل توفير 1.4 مليار درهم خلال 5 سنوات مقبلة اعتباراً من 2022 على قطاع الصناعات الغذائية عبر «سياسة توسيم الأغذية» إضافة إلى توفير 7 ملايين درهم سنوياً على قطاع صناعة العبوات ومواد التعبئة للمنتجات الغذائية. كذلك نجح القطاع في تقليل الأثر الناتج عن أخطاء القياس في موازين الذهب وعدادات الوقود وعدادات التاكسي بمقدار بلغ 426 مليون درهم في 2021.

وعمل قطاع المواصفات والتشريعات على عدد من المبادرات والمشاريع خلال 2021 ركزت على تعزيز قدرات الشركات في القطاع الخاص وتوفير فرص تدريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة والطلاب، وجرى خلالها تدريب 30 منشأة صغيرة ومتوسطة و10 طلاب من الجامعات.

تشريعات

ومن خلال قطاع المطابقة طبقت الوزارة بصورة فعالة عدداً من التشريعات التي دخلت حيز التنفيذ في 2021، تتضمن البرنامج الوطني للرقابة على المنتجات، وتطبيق اللوائح الفنية والأنظمة الرقابية في مجال السلامة والحماية الصحية والاستدامة. وطورت الوزارة نظاماً وطنياً لمنتجات الحماية الصحية الشخصية يعد الأول من نوعه في المنطقة، وتم إصدار 51 شهادة مطابقة خلال عام 2021 تشمل 320 منتجاً، كما تم تأسيس مجلس الإمارات للبحث والتطوير، من أجل الارتقاء بكفاءة أنشطة البحث والتطوير وتكاملها الوطني والدولي.

نجاحات دولية

وتم قبول دولة الإمارات كعضو مراقب في المركز الدولي لشعاع السنكروترون وستتيح العضوية للدولة فرصة استخدام المختبرات والمرافق العلمية في المركز الدولي لأغراض البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. كما فازت الوزارة بعضوية مجلس إدارة معهد المواصفات والمقاييس «SMIIC» وعضوية كل من مجلس إدارة التقييس «SMC» ومجلس إدارة مجلس الاعتماد «MAC» للدورة 2022 - 2024 في معهد المواصفات والمقاييس التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، إضافة إلى اختيار دولة الإمارات لرئاسة التجمع الخليجي للمترولوجيا للدورة المقبلة.

الإمارات ضمن العشرة الكبار في مؤشّرات التنافسية العالمية للتجارة

حلت دولة الإمارات في المركز الأول عربياً وإقليمياً وضمن العشرة الكبار في مؤشرات التنافسية العالمية للتجارة الدولية عن العام الماضي 2021، بما يرسخ مكانة الدولة كمركز متقدم على الخريطة التجارية العالمية ويؤكد مكانتها التجارية الكبيرة وتأثيرها في الحركة التجارية العالمية، وفق المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

وكشف المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، أن الإمارات تصدرت المركز الأول عربياً وإقليمياً وعالمياً في مؤشر النمو في صادرات الخدمات التجارية 2021 وفقاً لتقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، فيما تصدرت الدولة المركز الأول عربياً وإقليمياً والثالث عالمياً في مؤشر الصادرات من السلع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لتقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2021 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية.

سلع إبداعية

وأشار المركز إلى أن الإمارات تصدرت المركز الأول عربياً وإقليمياً والسادس عالمياً في مؤشر صادرات السلع الابداعية وفقاً لمؤشر الابتكار العالمي 2021 الصادر عن معهد «إنسيد»، فيما جاءت في المركز الأول عربياً وإقليمياً والسابع عالمياً في مؤشر صادرات السلع للفرد وفقاً لتقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2021 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، كما حلت الإمارات في المركز الأول عربياً وإقليمياً والثامن عالمياً في مؤشر عدد الأيام لبدء عمل تجاري وفقاً لتقرير تنافسية السفر والسياحة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

وذكر مركز التنافسية والإحصاء أن الإمارات جاءت في المركز الأول عربياً والثامن عالمياً في مؤشر التركيز على الصادرات من الشركاء وفقاً لتقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2021 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، فيما جاءت الإمارات في المركز الأول عربياً وإقليمياً والعاشر عالمياً في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية - جودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة وفقاً لتقرير أهداف التنمية المستدامة الصادر عن مؤسسة «برتلسمان».

انفتاح اقتصادي

وقال المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، في تقرير «أرقام الإمارات» الصادر بمناسبة اليوبيل الذهبي للدولة، إنه منذ السنوات الأولى لقيام الدولة شكلت التجارة الخارجية غير النفطية إحدى الأولويات الاستراتيجية للحكومة التي ترتكز على أسس الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة وترسيخ مكانة الدولة كمركز متقدم على الخريطة التجارية العالمية، مشيراً إلى أن الدولة نجحت خلال نصف قرن في تسجيل قفزات كبيرة في تجارتها السلعية غير النفطية بارتفاعها بعد 5 سنوات فقط من قيام الاتحاد.

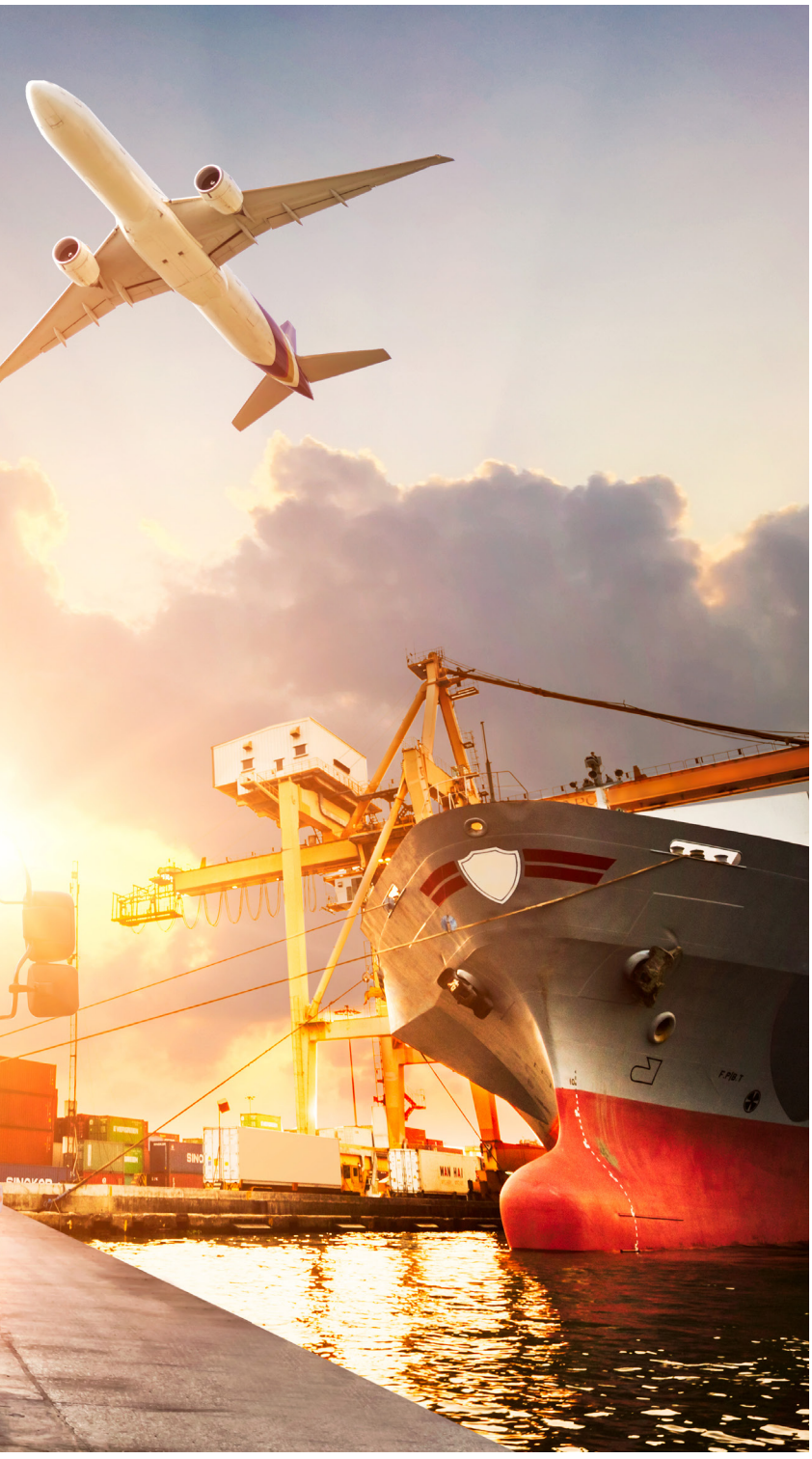

وأظهرت بيانات مركز التنافسية والإحصاء أن التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات ارتفعت من 11.458 مليار درهم في العام 1975 إلى 1.403 تريليون درهم في العالم 2020 بارتفاع بنسبة 12146% خلال 46 عاماً، وذلك بفضل العلاقات التجارية المتينة التي تتمتع بها الإمارات مع كل حكومات العالم بالإضافة إلى ما تمتلكه من بنية تحتية متطورة تشمل مطارات وموانئ عالمية المستوى وأنظمة لوجستية ومصرفية قادرة على توفير استجابة مثالية لمتطلبات التجارة، الأمر الذي مكنها من اعتلاء مراكز متقدمة على صعيد التجارة العالمية شهدت بها المنظمات الدولية المتخصصة وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية.

قفزات متتالية

بحسب بيانات مركز التنافسية والإحصاء، سجلت تجارة الإمارات الخارجية قفزات متتالية خلال السنوات الماضية، حيث ارتفعت من 30.46 مليار درهم في العام 1985 إلى 100.36 مليار درهم في العام 1995 وصولاً إلى 361.09 مليار درهم في العالم 2005 ثم إلى 1.059 تريليون درهم في العام 2015 لتصل إلى 1.403 تريليون درهم في العام 2020.

MAX.GROSS
32,500 KG
71,650 LBS
TARE
3,680 KG
8,370 LBS
NET
28,840 KG
63,580 LBS
CU. CAP.
67.6 CU.M.
2,386 CU.FT.

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات UAE Economy

مجلة إلكترونية فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة

لتحميل النشرة يرجى مسح Qr code

مشاريع الخمسين
PROJECTS OF THE 50

THE EMIRATES الإمارات
لا شيء مستحيل
IMPOSSIBLE IS POSSIBLE

50 عام الخمسين
YEAR OF THE FIFTIETH
UAE ٢٠٢١

جميع الحقوق محفوظة وزارة الاقتصاد © | www.economy.gov.ae | @economy.ae